



استطلاع رأي السوريين حول مستقبل سوريا

منظمة مدنيون

منظمة مجتمع مدني مستقلة غير ربحية تعنى بالتنمية السياسية والقانونية وبناء السلام وتعزيز ثقافة التواصل والحوار لإنضاج الفكر والممارسة السياسية.

رؤيتها، مجتمع سوري قادر على التعايش السلمي متنهما بالحرية قائما على العدل والمساواة بين أفرادها.

ورسالتها العمل على التمكين والتثقيف ونشر الوعي في المجال السياسي والحقوقى والاجتماعي من خلال مجموعة من البرامج والندوات والحوارات بغية الوصول إلى مجتمع تنتشر فيه العدالة والمساواة.

كلمة مدنيون:

لا سلم من غير عدل يوطد أركانه ويضمن استمراره. على هذه الفكرة تأسست "مدنيون للعدالة والسلام"، فالأنظمة المستبدة تحاول إقناع شعوبها بالاستبداد مستخدمة قيمة السلم كأداة لتشريع الظلم، وفي المقابل صدحت الشعوب بكلمة الحق في ثورات الربيع العربي "الشعب يريد إسقاط النظام". إلا أننا نلاحظ أن أهم العقبات للانطلاق نحو بناء السلم وتحقيق العدل هي الممارسة المستبدة للسياسة أحيانا والممارسة غير الناضجة وغير المبنية على أسس وأعراف المبادئ والعلوم السياسية أحيانا أخرى.

نعتقد أن تحقيق العدل شرط أساسي لتحقيق السلم، ونؤمن بأن طلب السلم مع وجود الظلم هوان، واستخدام العنف مع توفر العدالة إرهاب. وفي وضعنا السوري لا بد من التدرج في مراحل التنمية السياسية ثم المضي بمسار العدالة الانتقالية لتكونا حجر أساس ووسيلتين لا بد منهما للوصول إلى العدل وإلى صعود سلم السلم الذي بات أصعب من أي وقت مضى بالتوافق على عقد اجتماعي يضع السوريين، كل السوريين، على قدم المساواة في الحقوق والواجبات.

فريق الاستطلاع:

فراس المصري: مدير منظمة مدنيون.

عبد الحميد العواك: استشاري في القانون الدستوري، دكتوراه في القانون الدستوري.

خالد الحلو: استشاري قانوني، رئيس القضاء السوري الموحد.

غيث البحر: استشاري في الإحصاء واستطلاعات الرأي، يحضر الدكتوراه في الإحصاء.

خالد برام: مسؤول التحليل الإحصائي، حاصل على بكالوريوس في الإحصاء.

معاذ العواد: مدير العمليات.

ملهم المصري: مساعد مدير العمليات.

فرق جمع البيانات: 20 جامع بيانات ممن يمتلكون تأهيل علمي لا يقل عن شهادة في المعاهد المتوسطة.

الفهرس

2	فريق الاستطلاع:
5	ملخص تنفيذي
5	منهجية الاستطلاع
5	أهداف الاستطلاع
5	نطاق الاستطلاع
6	أدوات جمع البيانات
7	تحليل البيانات
7	التحديات والمخاطر
9	النتائج
14	وصف الفئات المشاركة
14	المدنيين
15	الفاعلين
17	السياسيين
18	مآلات الصراع في سوريا
19	التزام التيارات السياسية بالقرارات المتخذة بالطرق الديمقراطية
20	المرحلة الإنتقالية
21	طبيعة نظام الحكم في المرحلة الانتقالية
22	الحل السياسي
23	شكل هيئة الحكم الانتقالي
24	المرجعية الدستورية في المرحلة الانتقالية
26	المرجعية القانونية والقانون الواجب التطبيق
28	وضع الاجهزة الأمنية
29	الجهات الموثوق بها لإدارة الحكومة السورية في المرحلة الانتقالية
30	بنية الجيش الوطني
32	مصير القوى المسلحة السورية غير المتطرفة غير النظامية
34	مستقبل سوريا
35	الفقه الإسلامي في الدستور
36	دين رئيس لدولة
37	علاقة الدين بالدولة
39	طبيعة النظام السياسي القادم

40	آلية تحديد النظام السياسي القادم.....
42	الحدود الجغرافية.....
43	اسم الدولة.....
44	شكل الحكم.....
45	آلية تمثيل المرأة.....
47	درجة تولي المرأة للمفاصل والمناصب السياسية والحكومية.....
49	اللغة الرسمية للبلاد.....

ملخص تنفيذي

استطلاع رأي السوريين حول مستقبل سوريا يهدف إلى الإجابة عن التساؤلات الرئيسية والاشكاليات المتعلقة بمستقبل سوريا والمرحلة الانتقالية، عن طريق استطلاع آراء السوريين المدنيين والفاعلين والسياسيين حول تلك التساؤلات أو الاشكاليات، وطرح في هذا الاستطلاع 20 تساؤلاً قدم المدنيون والفاعلون درجة تأييدهم لكل خيار (إجابة) للتساؤلات المطروحة، أما السياسيون فقد اختاروا الإجابة الأكثر ترجيحاً مع تقديم تفسيرات أو توضيحات لسبب ترجيح تلك الإجابة.

ناقش الاستطلاع من خلال تحليل البيانات حسب الصفات الديموغرافية للمجيبين، كلا من آراء السياسيين والمدنيين والفاعلين، مع الممايزة بين المجيبين من نواحي الجنس والعرق والدين أو الطائفة ومكان الإقامة الأصلي ومكان الإقامة الحالي...

كان من أهم النتائج الملحوظة التشابه الكبير بالآراء بين الفئات المستطلعة (المدنيين والفاعلين والسياسيين)، بالإضافة إلى التوافق الواضح على الكثير من تساؤلات الدراسة بين السوريين من مختلف الصفات السكانية والجغرافية، وكانت أهم نقاط الاختلاف هي ما يتعلق بالهوية الدينية لسوريا وتمثيل المرأة، وخاصة بين العرب السنة والأكراد والمسيحيين، مع العلم أن الاختلافات لم تكن بهذه الحدة، إذ أن هناك نقاط توافق حتى في هذه الجوانب.

منهجية الاستطلاع

أهداف الاستطلاع

المجتمع السوري - بغض النظر عن الأسباب - يعيش حالة من الشتات لم تعرف من قبل، ومن غير المتوقع أن يتمكن أي ضغط سياسي أو دولي أو عسكري من حل المشكلات المجتمعية الناجمة عن هذا الشتات.

من أجل إيجاد مخرج حقيقي لهذا الوضع لا بد من بناء توافقات وتفاهات بين المكونات الاجتماعية والسياسية السورية الثورية من خلال الحوار الجاد وتداول وجهات النظر المختلفة للوصول إلى تثبيت نقاط في الهوية والمرجعية والمواطنة والحقوق والحريات العامة وغيرها من القضايا الكبرى. لذلك لا بد من الانطلاق ببناء تراكمي أساسه الحوار ووسيلته الخطاب الجامع وهدفه عودة سوريا وطناً لكل أبنائها دولة قانون ومؤسسات تحقق الحرية والعدالة والمساواة.

يسعى هذا الاستطلاع لوضع حجر الأساس للحوار بين الفئات والتيارات السورية المختلفة، من خلال عرض تصور واضح عن تطلعات الشعب السوري، وعكس هذه التطلعات لصناع القرار والهيئات السورية المختلفة.

يركز الاستطلاع على النقاط الرئيسية التي تؤسس للمرحلة الانتقالية ومستقبل سوريا، إذ يناقش هوية سوريا من ناحية قومية ودينية، وي طرح التصويت على الدساتير المقترحة، بالإضافة إلى وضع الأجهزة الأمنية والعسكرية، كما يناقش تمثيل المرأة في سوريا ودرجة توليها للوظائف والمناصب الحكومية...

نطاق الاستطلاع

يستهدف الاستطلاع السوريين من المعارضين للنظام السوري أو الواقفين على الحياد من ناحية الثورة السورية، إذ لم يتم استطلاع المؤيدين للنظام أو من تورطوا بدعمه بأي شكل من الأشكال.

يغطي الاستطلاع، من الناحية الجغرافية، سوريا وجميع الدول التي يتواجد فيها السوريون بأي صيغة، إن كان كلاجئين أو كمقيمين رسميين، مع عدم استهدافه للسوريين المقيمين في مناطق النظام ومناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية مراعاتاً للظروف الأمنية الصعبة التي يعيشها المقيمون في هذه المناطق.

من أهم الدول والمناطق الجغرافية التي يركز عليها الاستطلاع:

1. سوريا: مناطق سيطرة الجيش الحر، مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، مناطق سيطرة قوات درع الفرات.
2. دول الجوار: الأردن، لبنان، تركيا خاصة المحافظات التي تحتوي أعداد كبيرة من السوريين مثل غازي عنتاب، اسطنبول، أورفا، أنطاكية، مرسين...
3. أوروبا: ألمانيا، بريطانيا، فرنسا، السويد...

4. الدول العربية: مصر، السعودية، الكويت، الامارات.
5. دول أخرى: مثل كندا وأمريكا واليابان وماليزيا...

أدوات جمع البيانات

يعتمد الاستطلاع على ثلاثة أدوات (استبيانات) رئيسية، ويحتوي كل استبيان على أربعة محاور هي:

1. معلومات المقابلة: طريقة القابلة، مكان المقابلة، اسم مجري المقابلة...
2. معلومات المجيب: ويحتوي على أسئلة حول الصفات الديموغرافية (الجغرافية والسكانية) للمجيب، مثل اسم المجيب، العمر، الجنس أو النوع، مكان الإقامة الحالي، مكان الإقامة الأصلي (في سوريا)، المحافظة الأصل...
3. المرحلة الانتقالية: وفيها الأسئلة التي تتعلق بإشكاليات أو تساؤلات المرحلة الانتقالية.
4. مستقبل سوريا: يتم السؤال فيها عن الجوانب المتعلقة بسوريا المستقبل، أي ما بعد المرحلة الانتقالية.

أما الاستبيانات الثلاثة التي استخدمت في الاستطلاع فهي:

1. استبيان المدنيين: لاستطلاع آراء المدنيين، ويعرف المدنيون بأنهم الذين ليست لهم انتماءات بارزة في الثورة، أو نشاطات مجتمعية أو عسكرية أو سياسية.
- يعتمد استبيان المدنيين على طريقة طرح السؤال وإتاحة الإجابة على كل الخيارات المطروحة لهذا السؤال، إذ يقيم المجيب درجة قبوله أو رفضه أو تأييده لكل الخيارات.

مثال:

طبيعة نظام الحكم في المرحلة الانتقالية؟	مويد بشدة	مويد	مقبول	معارض	معارض بشدة
1. حكومة وحدة وطنية					
2. هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات					

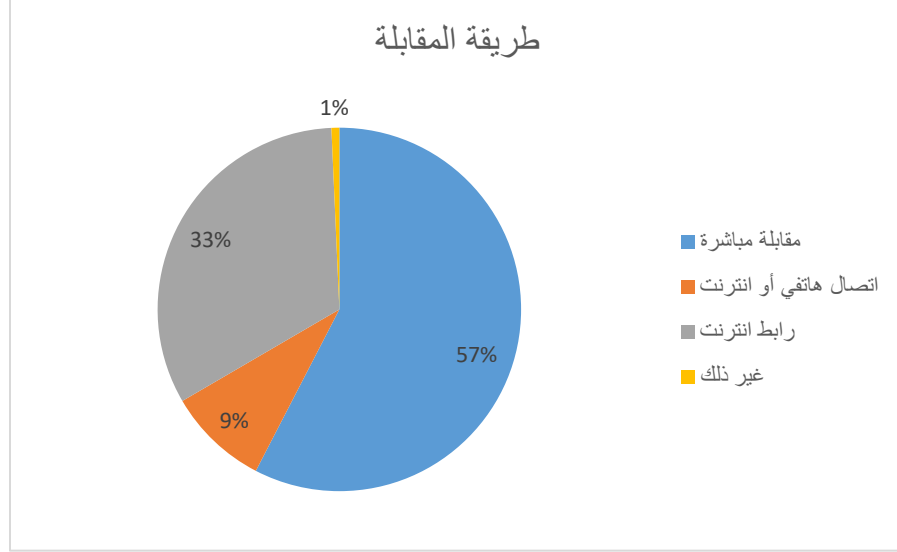
2. استبيان الفاعلين: لاستطلاع آراء الناشطين في الثورة السورية مدنيا وعسكريا، أو من الفاعلين في المجالات المجتمعية، أو أعيان العشائر والشخصيات المعروفة في المجتمع.
- يعتمد نفس أسلوب المدنيين، إذ يطرح جميع الخيارات المتاحة للسؤال ويقوم المجيب من الفاعلين بتحديد درجة تأييده أو قبوله أو رفضه لكل خيار.
3. استبيان السياسيين: كدليل إرشادي لمقابلات الشخصيات المنتمية للتيارات السياسية في الثورة السورية، أو الأحزاب السورية أو الهيئات الممثلة للمعارضة مثل الائتلاف الوطني السوري والهيئة العليا للتفاوض.
- النموذج العام لاستبيان السياسيين يعتمد نظام الاستبيانات شبه المنظمة Semi-Structured Questionnaires، إذ تطرح أسئلة مغلقة (محددة الإجابات) ويمكن للمجيب اختيار إجابة واحدة فقط، مع طلب التوضيح لسبب اختيار هذه الإجابة بالتحديد.

مثال:

- طبيعة نظام الحكم في المرحلة الانتقالية؟
- حكومة وحدة وطنية
 - هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات

يرجى التوضيح:

أما بالنسبة لطريقة المقابلة، فقد أجري ما يقارب الـ 60% منها كمقابلات مباشرة مع المجيبين، و33% كرابط عبر الانترنت أرسل لأشخاص محددين، و9% من المقابلات أجريت عن طريق الاتصال الهاتفي أو أحد برامج الاتصال عبر الانترنت.



وقد اعتمد في مقابلات المدنيين والفاعلين على برنامجي الاستبيانات الالكترونية Google Forms و Kobo، وقد استخدم الأول في المناطق والدول التي يتوفر فيها انترنت دائم، أما الثاني فكان استخدامه في المناطق التي لا يتوفر فيها انترنت (سوريا غالبا)، إذ يعمل برنامج Kobo حتى مع عدم توفر الانترنت، فيحفظ الاستبيانات التي تم جمعها على الجهاز (الموبايل أو التابلت)، ثم يتم رفعها عند توفر انترنت. ويتيح البرنامج تصدير البيانات المجموعة إلى برنامج Excel.

أما في مقابلات السياسيين فقد استخدمت الاستبيانات الورقية، التي تم فيما بعد تعبئتها إلكترونيا على برنامج اكسل.

تحليل البيانات

استخدم في تحليل البيانات برنامجي Microsoft Excel و IBM SPSS، حيث يفيد برنامج اكسل في الحصول على رسوم بيانية قابلة للتعديل والتحليلات الإحصائية البسيطة (الأعداد والنسب المئوية)، أما البرنامج الثاني فاستخدم في دراسة علاقات الارتباط بين الأسئلة المختلفة وخاصة في تحليل النتائج مع تقسيمها حسب الصفات الديموغرافية للمجيبين.

أهم الأدوات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات:

1. الأعداد أو التكرارات Frequencies.
2. النسب المئوية Percentages.
3. المتوسطات الحسابية Mean/Average.
4. أكبر قيمة وأصغر قيمة Minimum & Maximum.

التحديات والمخاطر

1. واجهتنا صعوبة أمنية في مدينة ريف دمشق حيث تم اعتقال الشخص المسؤول عن جمع الاستبيانات لمدة يوم من قبل المكتب الأمني في مدينة سقبا، وتم استجوابه عن الجهة المنظمة للاستبيان وأهدافه وبعد تقديم الإيضاحات المناسبة حول الدراسة تم إخلاء سبيله.
2. تواصلنا مع الكثير من الأشخاص في دول الخليج (الامارات - الكويت - السعودية) لكي يقوموا بالمهمة، لكن اعتذروا بسبب صعوبة الوضع السياسي والخطورة في جمع هكذا نوع استبيان سياسي.
3. تم تعيين جامعي بيانات في بعض المناطق وبعد التعاقد معهم بعدة أيام اعتذروا بسبب صعوبة اجراء المقابلات لمثل هذا النوع من الاستبيانات، فقمنا بالتعاقد مع أشخاص جدد، تكررت هذه الحادثة في عدة دول مثل ألمانيا وأمريكا ولبنان ودول الخليج.

4. بشكل عام هناك صعوبة في جمع البيانات خاصة لمن هم خارج سوريا أو الدول الدول المجاورة.
5. الصعوبة البالغة في الوصول للأقليات كون جزء منهم إما رمادي التوجه أو مؤيد للنظام السوري، أو يعتذرون عن المشاركة خوفا من النظام خاصة أن معظم الأقليات عوائلهم أو أقاربهم لازالوا في مناطق النظام.
6. حدث خطأ في ترميز الإجابات فانعكست النتائج مما سبب خسارة 5 أيام بذلت في تحليل البيانات، وقد تم تلافي المشكلة لاتمام التقرير، وأعيدت عملية تحليل البيانات بشكل كامل.

ملاحظة: في عاملي الدين (أو الطائفة) والعرق، حاول الاستطلاع الوصول للتنوع المناسب من الفئات المستهدفة وفق معايير أساسيين هما:

- أ. مراعات النسب الأصلية لهذه الفئات: بحيث تؤخذ عينات تتناسب مع الأحجام الأصلية للسوريين من حيث الأعراق والأديان، فالطوائف ذات الأغلبية تؤخذ منها عينات كبيرة والأقليات تؤخذ منها عينات أصغر.
 - ب. الحصول على حجم عينة يمكن أن يعطي تمثيلا جيدا لأراء الناس من نفس الفئة.
- لم يتمكن الاستطلاع من تحقيق الشرطين معا لكل الطوائف والأعراق بسبب تخوف الناس من المشاركة كون أكثر الأقليات يعيشون في المناطق التي لازالت تحت سيطرة النظام أو قوات سوريا الديمقراطية.

النتائج

1. نتائج عامة:

- لوحظ توافق كبير في الآراء بين السوريين من الفئات الثلاثة المستطلعة (المدنيين والفاعلين والسياسيين).
- لا توجد اختلافات ملحوظة في الآراء بين الذكور والإناث، مع وجود اختلاف بسيط فيما يتعلق بتولي المرأة للمناصب السياسية والحكومية.
- لا توجد اختلافات ملحوظة في الآراء بين السوريين من المستويات العلمية المختلفة.
- الاختلاف بين العرب والأكراد كان في جوانب قليلة وهي ما يخص اللغة وطبيعة النظام السياسي القادم.
- الاختلاف بين المسلمين السنة وباقي الطوائف كان محدوداً بجوانب الهوية الدينية لسوريا ودين رئيس الدولة ومدى اعتماد الفقه الإسلامي في الدستور، مع وجود نقاط توافق في هذه الجوانب.
- لم تلحظ اختلافات ذات دلالة في الآراء والتطلعات بين السوريين من مختلف الصفات السكانية والجغرافية (الديموغرافية).

2. طبيعة نظام الحكم في المرحلة الانتقالية:

- يؤيد كل من المدنيين والفاعلين والسياسيين خيار هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات ويميل إليه معظم السياسيين السوريين مع قناعة بعضهم بأن بؤادر المفاوضات الدولية تتوجه نحو خيار حكومة وحدة وطنية.
- يعارض المدنيون والفاعلون والسياسيون خيار حكومة وحدة وطنية.
- لا يوجد اختلاف بين السوريين من مختلف الأعراق والأديان والمستويات التعليمية فيما يتعلق بطبيعة نظام الحكم في المرحلة الانتقالية.

3. الحل السياسي:

- يوجد تأكيد لدى السوريين على رفضهم الشديد لوجود الأسد في المرحلة الانتقالية.
- الخيار الأكثر تأييداً هو زوال النظام، ورغم قبول السوريين لبقاء النظام إلا أن هناك ميل لشرط إعادة هيكلة الجيش والأمن.
- يميل السياسيون لخيار اشتراك المعارضة مع النظام في الحل السياسي (مع اشتراط إعادة هيكلة الجيش والأمن) كون بقاء تلك المؤسسات ضروري لضمان عدم دخول البلاد في الفوضى.
- لا يختلف السوريون على تنوعهم حول خيارات الحل السياسي في سوريا.

4. شكل هيئة الحكم الانتقالي:

- يوجد تأييد عام لدى الفئات الثلاثة المستطلعة (المدنيين والفاعلين والسياسيين) للنظام البرلماني، وقبول للنظامين المجلسي والرئاسي مع ميل أكثر نحو المجلسي، ومعارضة لأن تحكم البلاد من قبل مجلس عسكري في المرحلة الانتقالية.
- بعض السياسيين اختاروا النظام المجلسي أو الرئاسي لقناعتهم بأن النظام البرلماني يضع حكم البلاد بيد عدة جهات مما يمكن أن يسبب عرقلة في اتخاذ القرارات المصيرية في الشأن السوري، فالنظام البرلماني يحتاج درجة عالية من التوافق السياسي بين التيارات والأحزاب السياسية.

5. المرجعية الدستورية في المرحلة الانتقالية:

- يقبل المدنيون والفاعلون بخيارات اعتماد إعلان دستوري، أو اعتماد دستور مؤقت، أو اعتماد دستور عام 1950 دون تأييد عال لأي منها.
- يميل السياسيون إلى اعتماد إعلان دستوري لأن الدساتير المطروحة تحتوي ثغرات مختلفة فدستور 1950 أصبح قديماً ودستور 2012 مشكوك به لأنه من صنع النظام السوري.
- رجح ما يقارب نصف السياسيين دستور 1950 لأنه دستور متفق عليه ولقبوله شعبياً بعد تطبيقه في بعض المناطق المحررة.
- يوجد رفض من قبل المدنيين والفاعلين والسياسيين لدستور عام 2012 حتى للنسخة المعدلة منه.

6. المرجعية القانونية والقانون الواجب تطبيقه:

- أكثر القوانين تأييدا من قبل جميع الفئات المستطلعة هو "القانون السوري مع إلغاء القوانين الاستثنائية التي تمس الحقوق والحريات العامة وتتعارض مع صريح الشريعة الإسلامية".
- يوجد أيضا تأييد لـ "تطبيق الشريعة الإسلامية دون تقنين" من قبل المدنيين والسياسيين، مع عدم وجود أي سياسي يؤيد ذلك بسبب عدم وجود قانون مفصل قابل للتطبيق في هذا الخيار.
- القانون العربي الموحد لاقى قبول كل من المدنيين والسياسيين والفاعلين، كونه يتوافق مع الشريعة الإسلامية ولاقى قبولا عند تطبيقه في بعض المناطق المحررة في سوريا.
- عارضت كل الفئات المستطلعة تطبيق القانون السوري على حاله كونه يحتوي قوانين تؤصل للفساد وقمع الحريات.

7. وضع الأجهزة الأمنية:

- أيد معظم السوريين خيار حل وإعادة تشكيل الأجهزة الأمنية، إذ أكد على ذلك السياسيون والمدنيون والفاعلون، بسبب خوفهم من هذه الأجهزة التي تمثل الجسم الأساسي للنظام السوري والتي كان لها الدور الأكبر في قتل الشعب السوري.
- خيار إصلاح وإعادة هيكلة الأجهزة الأمنية لاقى قبولا لدى المستطلعين، وقد عبر السياسيون عن خوفهم من حل هذه الأجهزة الذي قد يدخل البلاد في فوضى ويحول عناصر الأجهزة الأمنية إلى مجموعات مسلحة كما حصل في بلدان أخرى.

8. الجهات الموثوق بها لإدارة الحكومة في المرحلة الانتقالية:

- أعلى معدلات الثقة نال عليها السياسيون المستقلون والتكنوقراط، وخاصة من قبل السياسيين، أما المدنيين والفاعلين فأبدوا قبولهم للسياسيين المستقلين لإدارة الحكومة في المرحلة الانتقالية، مع قبولهم أيضا للمعارضة السياسية الرسمية.
- لاقى خيار المحاصصة السياسية على أساس إثني وطائفي رفض المستطلعين، وأيده المدنيون والفاعلون من الأزيديين والأكراد.
- يفضل السياسيون إدارة الحكم في المرحلة الانتقالية من قبل سياسيين مستقلين وتكنوقراط بسبب رفضهم للخيارات الأخرى المطروحة لإدارة الحكم لعدم صلاحية الجهات المقترحة برأيهم.

9. بنية الجيش الوطني:

- يميل المدنيون والفاعلون لخيار حل وإعادة تشكيل المؤسسة العسكرية، مع قبولهم أيضا بالخيار المتعلق بإعادة الهيكلة والإصلاح.
- يفضل السياسيون خيار إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية وخاصة لتخوفهم من أن حلها وإعادة تشكيلها قد يدخل البلاد في الفوضى ولوجود إمكانية كبيرة للإصلاح عن طريق الاعتماد على الضباط والعساكر الذين لم يساهموا بقتل السوريين بالإضافة إلى الضباط المنشقين.

10. مصير القوى المسلحة السورية غير المتطرفة غير النظامية:

- بالعموم يقبل المدنيون والفاعلون بالخيارين المطروحين حول مصير القوى المسلحة، فحلها مقبول لديهم ودمجها في المؤسسة العسكرية والأمنية مقبول أيضا.
- يرى السياسيون بأن خيار دمج القوى المسلحة في المؤسسة العسكرية والأمنية هو الأفضل لأن ذلك سيساعد في إصلاح المؤسسة العسكرية إذ أن دمج مقاتلي القوى المسلحة في الجيش والأمن سيغير من تركيبها الطائفية، كما شددوا على أهمية الاستفادة من الخبرات العسكرية التي اكتسبتها هذه القوى لتقوية الجيش السوري.

11. الفقه الإسلامي في الدستور:

- معظم السياسيين يؤيدون اعتماد الفقه الإسلامي مصدرا أساسيا في الدستور، وذلك لأن سوريا ذات أغلبية مسلمة ولأن ذلك ما نصت عليه كل الدساتير السابقة.
- من يريد اعتماد الفقه الإسلامي كأحد مصادر التشريع وليس مصدرا أساسيا كان دافعه بأن المجتمع الدولي يدفع نحو هذا الخيار.

- المدنيون والفاعلون يؤيدون اعتماد الفقه الاسلامي مصدرا أساسيا في الدستور، ويقبلون بخياري اعتماده أحد المصادر أو مصدرا وحيدا، ويعارضون عدم اعتماده كمصدر للتشريع.
 - المسيحيون والعلمانيون والسوريون من أهالي السويداء يعارضون اعتماد الفقه الإسلامي مصدرا أساسيا أو وحيدا في الدستور.
 - التركمان والعرب هم الأكثر تأييدا لخيار "اعتماد الفقه الإسلامي مصدرا أساسيا في التشريع".
 - الأكراد يقبلون بكل الخيارات المطروحة مع ميل لرفض خيار "ألا يكون الفقه الإسلامي مصدرا للتشريع".
12. دين رئيس الدولة:

- المدنيون والفاعلون والسياسيون يؤيدون شرط أن يكون رئيس الدولة مسلماً، ويقبلون بخيار "عدم اشتراط دين رئيس الدولة".
 - تأييد السياسيين أن يكون رئيس الدولة مسلماً نابع من حقيقة الأكثرية المسلمة في سوريا ومن النص على ذلك في الدساتير السابقة.
 - أبناء السويداء، والمقيمون في مناطق النظام ومناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية يعارضون اشتراط دين رئيس الدولة.
 - الطوائف السورية: المسيحيون والأزديون والدروز والعلمانيون يعارضون اشتراط دين رئيس الدولة.
 - الأعراق: الأكراد والأرمنيين يعارضون اشتراط دين رئيس الدولة.
 - العرب والتركمان يؤيدون اشتراط دين رئيس الدولة بالإسلام وخاصة التركمان فيؤيدون ذلك بشدة.
13. علاقة الدين بالدولة:

- أكثر الخيارات تأييدا هو "دولة مدنية لا يتعارض دستورها وأنظمتها مع التشريع الإسلامي"، الذي أيده المدنيون والسياسيون والفاعلون. وقد عارض هذا الخيار المسيحيون والدروز والأزديون. وكان مقبولا لدى الأكراد.
 - خيار "دولة مدنية تطبق الشريعة الإسلامية" كان مؤيدا من قبل المدنيين والفاعلين بشكل عام ما عدا المسيحيين والدروز والأزديين والعلمانيين الذين عارضوه بشدة، وقد لاقى معارضة من الأكراد ولكن بدرجة أقل.
 - الدولة العلمانية التي لا تعادي الدين لاقت قبول الجميع، وأيدها المسيحيون والأزديون والدروز والأكراد.
 - الدولة العلمانية اللادينية لاقت معارضة بشكل عام، وقبل بها الأكراد، وأيدها بشدة كل من المسيحيين والدروز والأزديين.
 - خيار "دولة دينية السلطة العليا فيها لرجال الدين كممثلين عن الله" لاقت معارضة جميع الفئات، وخاصة العرب والتركمان والسنة الذين عارضوها بشدة.
14. طبيعة النظام السياسي القادم:

- يؤيد أغلبية السياسيين نظام اللامركزية الإدارية لأنه يساعد على تسريع القرارات المتعلقة بالمشاريع الخدمية، ويتخوفون من الفيدرالية كونها قد تنتهي بتقسيم سوريا.
 - يؤيد المدنيون والفاعلون اللامركزية الإدارية والمركزية كذلك، ويعارضون الفيدرالية.
 - يؤيد الأكراد والمقيمون في الحسكة والمقيمون في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية الفيدرالية وخاصة القائمة على أساس قطاعات جغرافية كبيرة.
 - يؤيد القاطنون في الأردن ولبنان النظام المركزي بشدة ويعارضون الفيدرالية بشدة.
15. آلية تحديد النظام السياسي القادم:

- يوجد تأييد عام للاستفتاء كآلية لتحديد النظام السياسي القادم، كما يوجد قبول لآلية التوافقات السياسية.
- لا يختلف السوريون على تنوعهم حول آلية تحديد النظام السياسي القادم.

16. الحدود الجغرافية:

- يؤكد كل من المدنيين والسياسيين والفاعلين على الأهمية العالية للمحافظة على الحدود الجغرافية الحالية لسوريا.
- القاطنون في سوريا على اختلاف مناطق السيطرة يؤيدون بشدة المحافظة على الحدود الجغرافية الحالية لسوريا، ومن الملفت أن القاطنين في مناطق سوريا الديمقراطية أيضا يؤيدون ذلك بشدة.
- السوريون من الحسكة والأكراد لا يشددون على أهمية الحفاظ على الحدود الجغرافية الحالية لسوريا، ويقبلون بذلك في نفس الوقت.

17. اسم الدولة:

- يوجد ميل عام لدى المدنيين والفاعلين لتأييد اسم "الجمهورية العربية السورية"، بالإضافة إلى قبول اسم "الجمهورية السورية".
- يفضل السياسيون حذف كلمة "العربية" من اسم الدولة إذا كان ذلك سيزيد من التقارب بين الأعراق السورية المختلفة وخاصة الأكراد، مع تنويعهم بأن دستور عام 1950 نص على اسم "الجمهورية السورية" مع تشديده على الهوية العربية الإسلامية للدولة.

18. شكل الحكم:

- يوجد تأييد عام للنظام البرلماني لدى الفئات الثلاثة المسطلة، مع قبول المدنيين والفاعلين بالنظامين الرئاسي وقبول للنظامين الرئاسي والمجلسي، ورفض للنظامين شبه الرئاسي والمجلس الرئاسي.
- يزداد تأييد الأكراد للنظام البرلماني، إذ ارتفع إلى درجة "مؤيد بشدة"، مع انخفاض درجة تأييدهم للأنظمة الأخرى.
- ينخفض تأييد السوريين المقيمين في مناطق الجيش الحر للنظام البرلماني وكل الأنظمة الأخرى المطروحة.
- جميع السوريين على اختلافهم مدنيين وسياسيين وفاعلين، وتنوعهم السكاني والجغرافي يرفضون النظامين شبه الرئاسي والمجلس الرئاسي.

19. آلية تمثيل المرأة:

- يقبل المدنيون والفاعلون بكل الخيارات المطروحة حول آلية تمثيل المرأة، وتنخفض درجة تأييدهم لخيار عدم التخصيص.
- يميل السياسيون نحو خيار السياسات التحفيزية لتعزيز الكوتا عن طريق الأحزاب والتيارات السياسية، ويعتقدون أن فرض الكوتا قد يسبب تسليم السلطات لأشخاص غير مؤهلين، لذلك يجب أن يكون الاختيار بالاعتماد على الكفاءة.
- لا يختلف الذكور والإناث كثيرا بآرائهم حول آلية تمثيل المرأة، مع ارتفاع بسيط لدرجة تأييد المرأة لاعتماد الكوتا بشكل رسمي وللسياسات التحفيزية لتعزيز الكوتا.
- الأكراد والمسيحيون والمقيمون في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية يرفضون خيار عدم التخصيص ويؤيدون بشدة خيار اعتماد الكوتا.
- الفاعلون المنتمون للفصائل العسكرية يرفضون خيار الكوتا.

20. درجة تولي المرأة للمفاصل والمناصب السياسية والحكومية:

- يوافق السوريون بشكل عام على تولي المرأة للمناصب السياسية والحكومية، مع انخفاض درجة قبولهم لتولي القضاء والرئاسة.
- يؤيد السياسيون بشدة تولي المرأة للمناصب السياسية والحكومية، مع انخفاض طفيف في نسبة المؤيدين لتوليها القضاء وانخفاض أيضا في نسبة المؤيدين لتوليها الرئاسة.
- المقيمون في سوريا وخاصة مناطق الجيش الحر ومحافظتي إدلب وريف دمشق يرفضون تولي المرأة للمفاصل والمناصب السياسية والحكومية وخاصة القضاء والرئاسة.
- التركمان هم الأكثر رفضا لتولي المرأة للمفاصل والمناصب السياسية والحكومية.
- الأكراد والمسيحيون والأزديون والدروز والعلمانيون يؤيدون بشدة تولي المرأة للمناصب الحكومية والسياسية، مع انخفاض في درجة تأييد استلامها للقضاء والرئاسة.

21. اللغة الرسمية للبلاد:

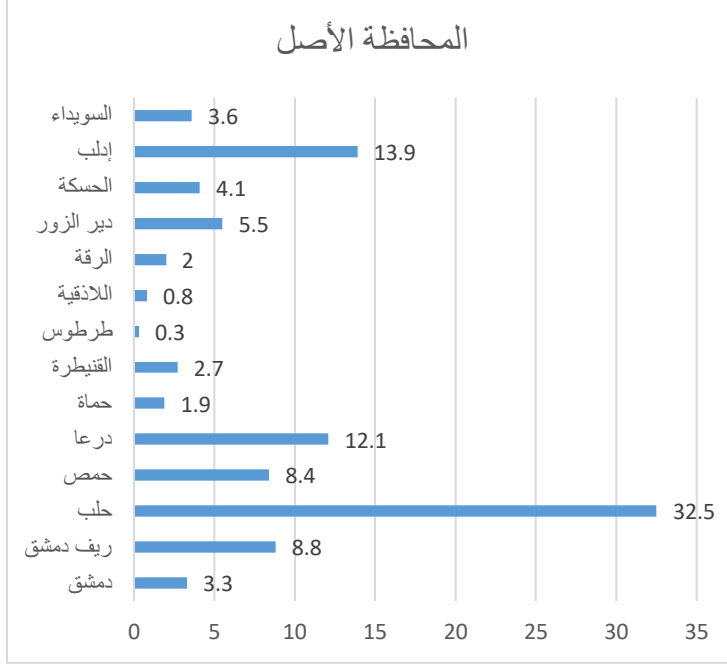
- يوجد قبول لدى المدنيين والفاعلين لجميع الخيارات المطروحة فيما يتعلق باللغة الرسمية للبلاد.
- السياسيون يميلون إلى خيار اعتماد اللغة العربية كلغة رسمية للبلاد مع لغات أخرى رسمية على المستويات المحلية، بهدف السماح للعرقية الأخرى المحافظة على لغتهم وثقافتهم.
- الأكراد يرفضون خيار اعتماد اللغة العربية لغة رسمية وحيدة على مستوى البلاد ويؤيدون بشدة خيار اعتماد لغات أخرى مع اللغة العربية كلغات رسمية على مستوى البلاد.
- المسيحيون والأزديون والدروز والعلمانيون، والمقيمون في محافظة الحسكة، والمقيمون في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية يرفضون خيار اعتماد اللغة العربية لغة رسمية وحيدة على مستوى البلاد.
- السوريون المقيمون في الأردن ولبنان يؤيدون بشدة اعتماد اللغة العربية لغة رسمية وحيدة على مستوى البلاد.

وصف الفئات المشاركة

المدنيين

تنوع المدنيون بالعديد من الصفات السكانية، ومنها:

1. العمر: متوسط أعمار المشاركين قارب الـ 35، مما يعكس ميلا نحو الفئات الشبابية والبالغين، كما أن عمر أصغر المستطلعين كان 16 عاما، وأكبر المستطلعين كان عمره 81.

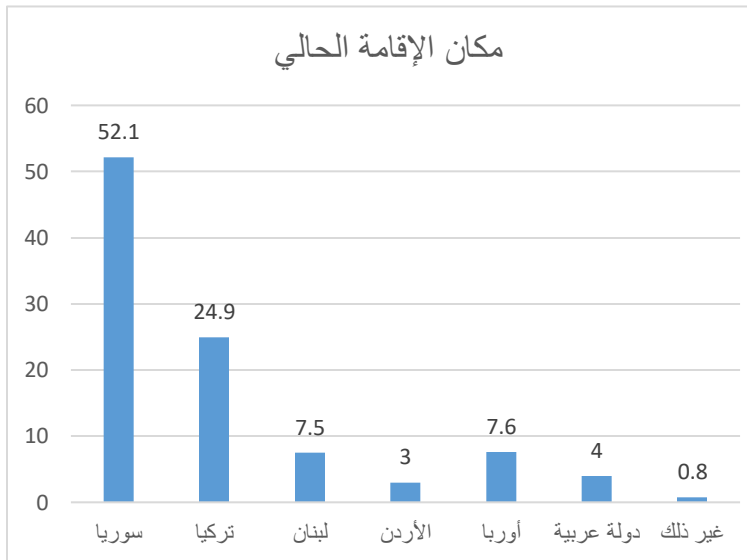


2. النوع (الجنس): أغلبية المستطلعين كانوا من الذكور، فنسبة الذكور في الدراسة قاربت الـ 80%، أما نسبة الإناث فكانت 20.9% من أصل المستطلعين.

3. المستوى التعليمي: النسبة الأكبر من المستطلعين كانت للجامعيين بـ 50% من أصل كل المستطلعين، وأقل منها يقليل أصحاب التأهيل العلمي (ثانوي فما دون) بنسبة 42%، أما الحاصلين على شهادات عليا فنسبتهم 7.4% فقط.

4. المحافظة الأصل: ما يقارب ثلث المستطلعين كانوا من محافظة حلب، يليهم 14% من محافظة إدلب، ثم 12% من محافظة درعا، أما باقي المحافظات فلم تتجاوز نسب المستطلعين منها الـ 9% لكل محافظة. مع العلم أن هذه النسب حكمت بعدة عوامل، من أهمها

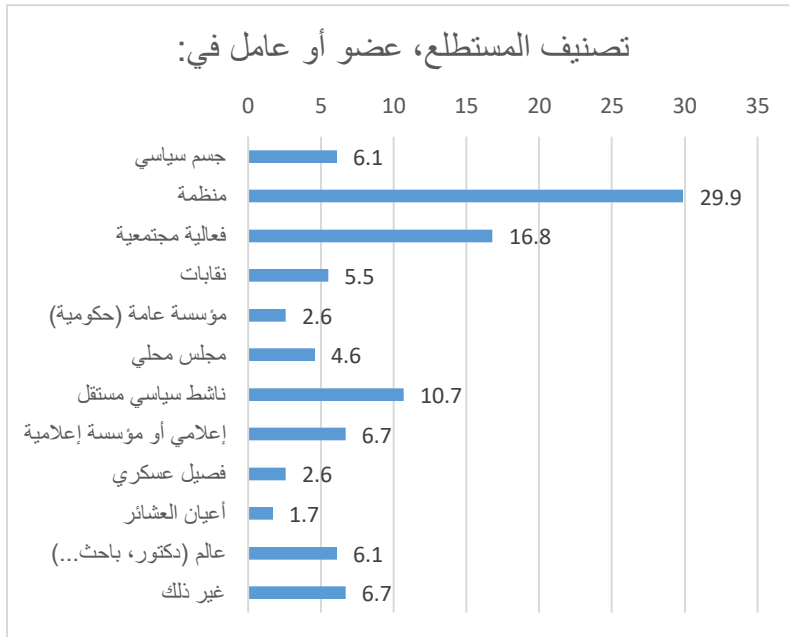
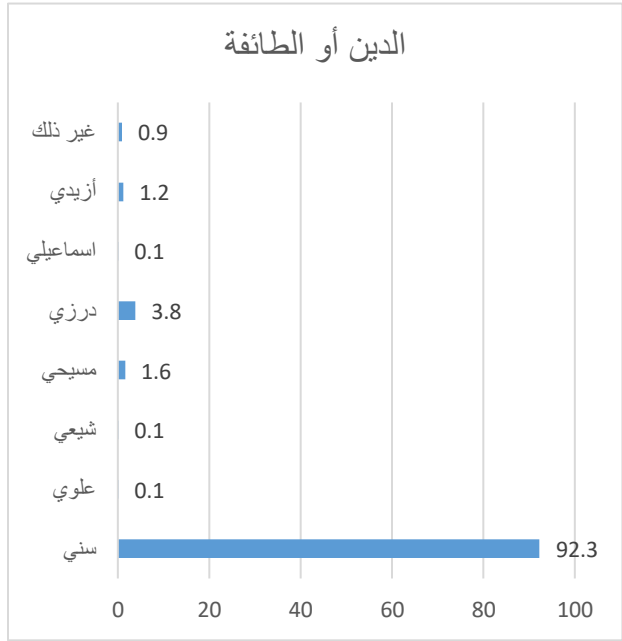
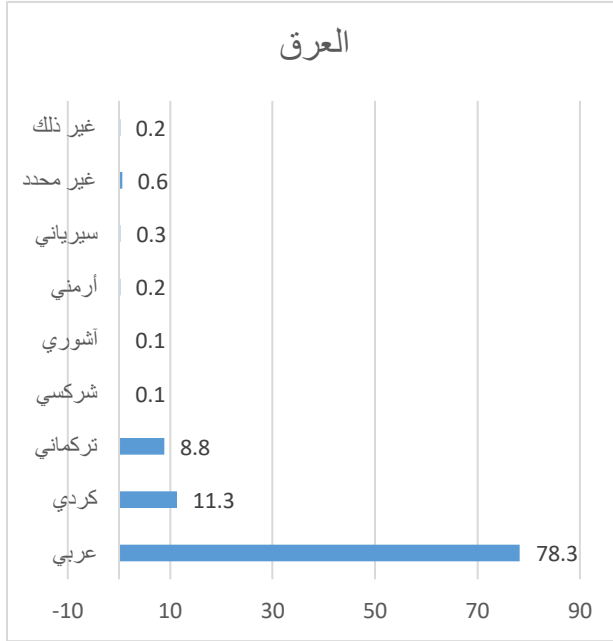
النسبة الأصلية للسكان مثل محافظة حلب التي تشكل ما يقارب 25% من تعداد سوريا، وإمكانية الوصول، فبكون الوصول إلى حلب وإدلب ودرعا هو الأسهل مما ساهم بإمكانية تغطية أعداد أكبر في هذه المحافظات، وكان من العوامل المسببة لانخفاض نسب بعض المحافظات هو تخوف الأهالي من المشاركة كونها لازالت تحت سيطرة النظام مثل اللاذقية وطرطوس وحماة، أو تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية مثل دير الزور والرقة.



5. مكان الإقامة الحالي: التغطية الأكبر للاستطلاع كانت في سوريا، إذ أن أكثر من نصف المستطلعين هم من المقيمين في سوريا حاليا، يليها تركيا بربع المستطلعين، ولبنان بـ 7.5%، والأردن 3%، أما الدول الأوروبية فكانت نسبتها من أصل كل المستطلعين 7.6%، والدول العربية 4%، وبقيت دول أخرى صنفتم ضمن "غير ذلك" وهي اليابان وماليزيا وكندا وأمريكا، ولم تتجاوز نسبتهم الـ 1%. حكمت هذه النسب بتواجد السوريين في الدول المذكورة، ولكنها تأثرت أيضا بمدى إمكانية مشاركة

السوريين في هذا الاستطلاع، فقد لوحظ تخوف من المشاركة في عدة دول كان أكبرها لبنان والدول العربية والأردن.

6. الدين أو الطائفة: يظهر الرسم البياني الذي في الأسفل بأن النسبة الغالبة من المستطلعين هم من السنة والذين تجاوزوا الـ 90% من المستطلعين من الأديان والطوائف المختلفة، أما باقي الأديان والطوائف فتراوحت نسبهم بين 0.1% و3.8%، مع العلم أنه تم استطلاع السوريين من السنة والعلويين والشيعية والمسيحيين والاسماعيليين والأزديين.
7. العرق: غطى الاستطلاع تنوعاً واسعاً من الأعراق السورية، فقد شارك فيه العرب والأكراد والتركمانيين والأشوريين والأرمنيين والشركسيين والسريانيين، بالإضافة إلى من لا ينسبون أنفسهم لأي عرق (غير محدد)، وكانت النسبة الغالبة للعرب بـ 78% من أصل المستطلعين، تلاهم الأكراد بما يزيد على 11%، والتركمانيين بنسبة قاربت الـ 9%، وباقي الأعراق بنسب لم تتجاوز الـ 1%.



الفاعلين

يقصد بالفاعلين أي سوري له نشاطات في الثورة السورية، إن كان في المجال الإنساني أو العسكري أو التحريك والتوعية المجتمعية.

1. تصنيف المستطلع: غطى الاستطلاع تنوعاً واسعاً من الفاعلين، فكان منهم من يعمل في منظمة أو فعالية مجتمعية أو مجلس محلي أو فعالية مجتمعية، ومنهم من ينتمي إلى فصيل عسكري أو جسم سياسي أو نقابة أو مؤسسة إعلامية، كما تم استطلاع الفاعلين من أعيان العشائر والعلماء أو الباحثين والإعلاميين والناشطين السياسيين المستقلين. يلاحظ أن النسبة الأكبر من الفاعلين هم من العاملين في المنظمات الإنسانية ونسبتهم قاربت الـ 30% من

أصل الفاعلين المشاركين في الاستطلاع، تلاهم الناشطين في الفعاليات المجتمعية 17% تقريبا، فالناشطين السياسيين المستقلين 11%، أما باقي الفاعلين فتراوحت نسبهم بين 2% و7%.

2. العمر: تراوحت أعمال الفاعلين بين 19 و72 سنة، مع العلم أن متوسط الأعمار قارب الـ 38.

3. النوع (الجنس): لوحظ أن نسب النوع في الفاعلين قاربت التي في المدنيين، إذ أن نسبة الذكور كانت الكبرى بما يزيد على 80% من الفاعلين ونسبة الإناث قاربت الـ 20%.

4. المستوى التعليمي: على عكس

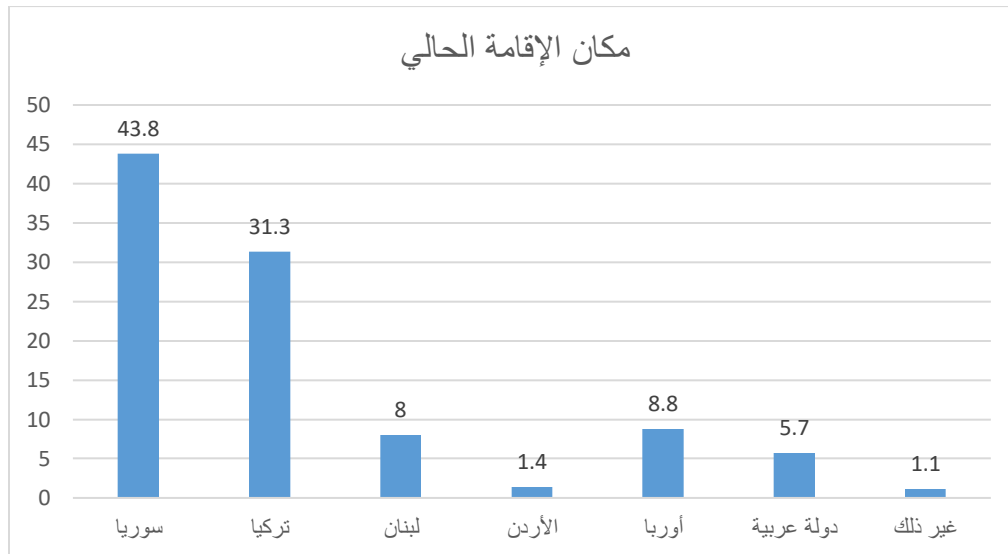
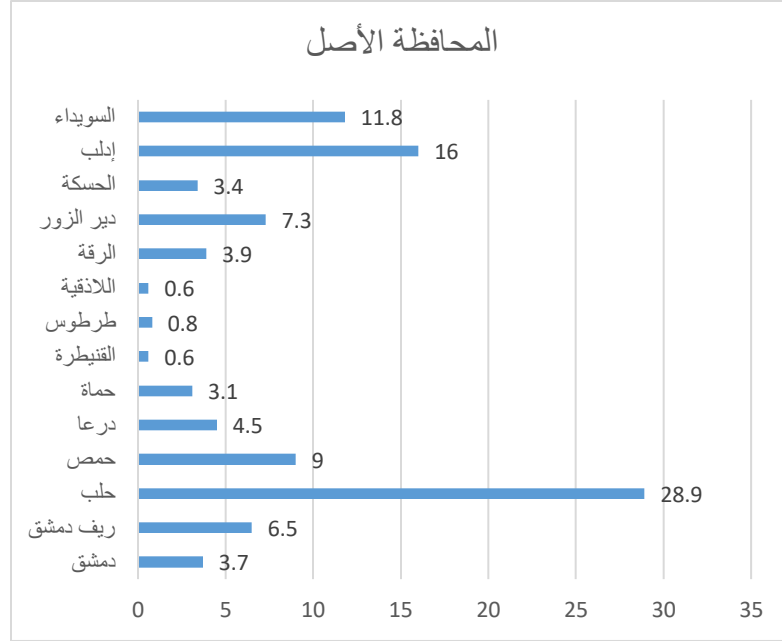
النوع اختلفت النسب في المستوى التعليمي لدى الفاعلين عن مقابلاتها لدى المدنيين، فقد وجد أن ثلثهم من ذوي التعليم الجامعي، و17% من الدراسات العليا، أما التأهيل دون الجامعي فكانت نسبته الأقل بـ 16% فقط.

5. المحافظة الأصل: نلاحظ في الرسم

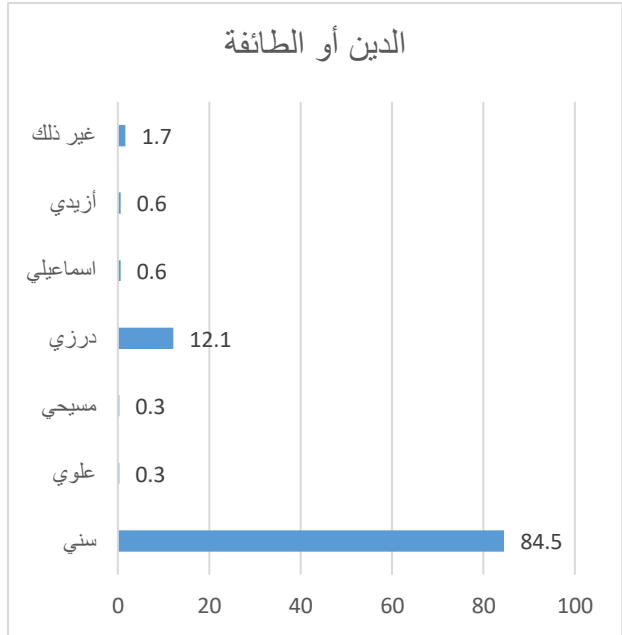
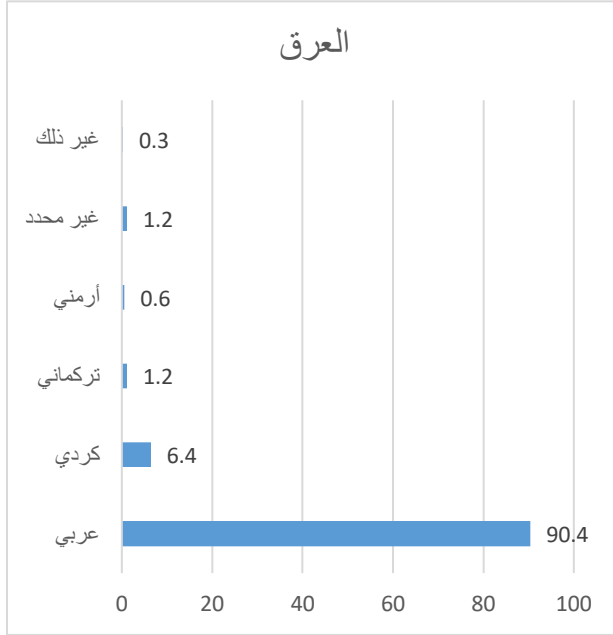
البياني أن أكبر نسب الفاعلين المستطلعين كانوا من محافظات، حلب 29%، وإدلب 16%، والسويداء 12% تقريبا. أما باقي المحافظات فلم تتجاوز نسب الفاعلين المشاركين منها الـ 10%. وأقل النسب كانت في اللاذقية وطرطوس والقنيطرة إذ لم تتجاوز النسبة 1% لكل منها.

6. مكان الإقامة الحالي: كما وجد في حالة المدنيين كانت النسبة الكبرى للفاعلين من المقيمين في سوريا بما يقارب 44%

من كل الفاعلين المشاركين في الاستطلاع، تلاهم المقيمين في تركيا بما يقارب ثلث المستطلعين، ولبنان بنسبة 8%، أما في باقي الدول العربية فلم تصل النسبة إلى 6%، وأروبا 8.8%، وشارك فاعلون آخرون من ماليزيا واليابان وأمريكا وكندا ولكن نسبتهم كانت منخفضة بحدود 1%.

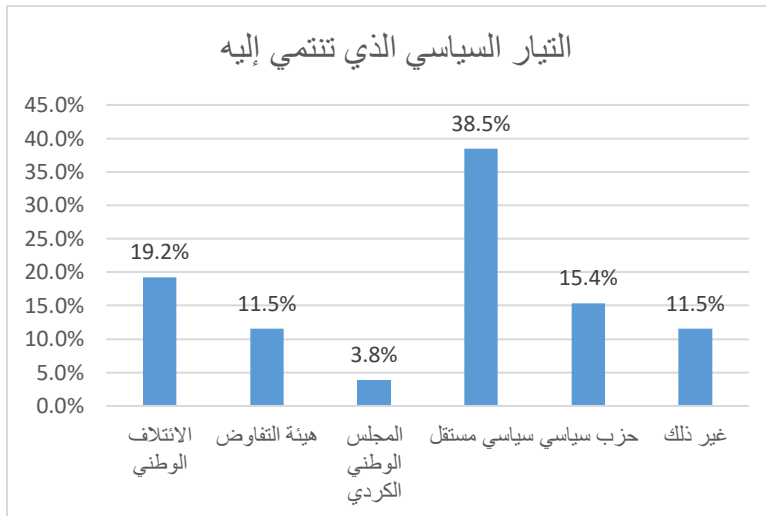


7. الدين أو الطائفة: احتوى الاستطلاع فاعلين من مختلف الطوائف، فمنهم السنة والمسيحيين والعلويين والدروز والاسماعيليين والأزديين، وكانت النسبة العظمى من المشاركين من السنة بما يقارب 85%، تلاهم الدروز ونسبتهم 12%، أما باقي الطوائف فلم تتجاوز نسبة كل منها الـ 1%.
8. العرق: النسبة الكبرى من الفاعلين كانوا من العرب بأكثر من 90%، أما الأكراد فنسبتهم لم تتجاوز 7% من كل الفاعلين المشاركين في الاستطلاع، وما تبقى كان منهم التركمان والأرمن وممن لم يحدد انتمائه لعرق معين والذين لم تتجاوز نسبة كل منهم 2%.



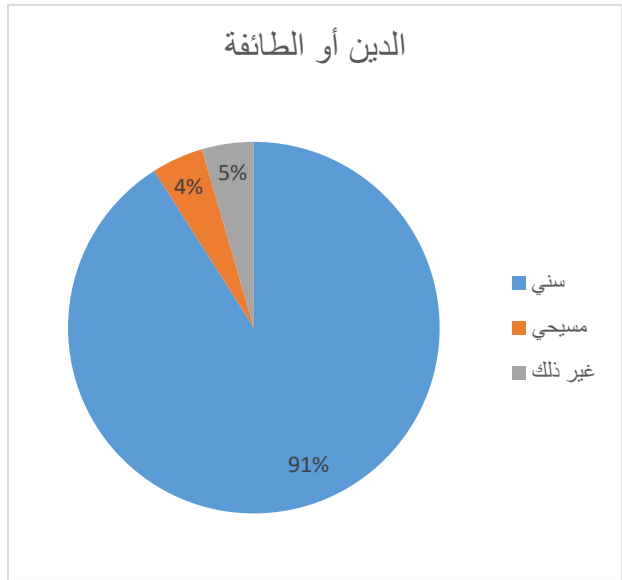
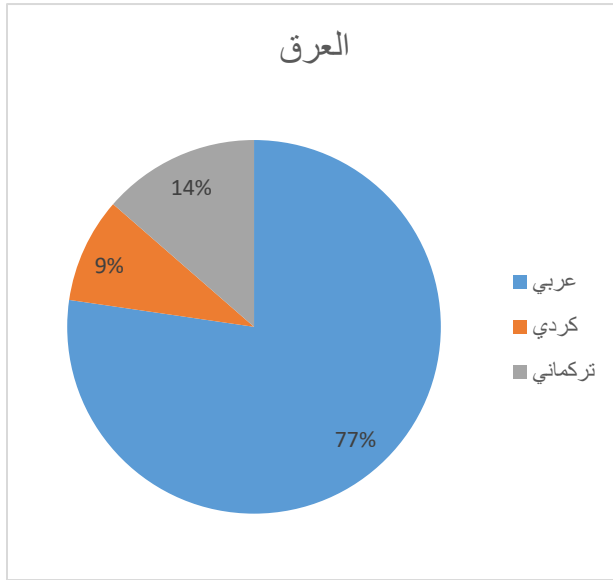
السياسيين

سعى الاستطلاع إلى الحصول على تنوع من السياسيين يمكن أن يعتبر ممثلاً للأحزاب والتيارات السياسية بالإضافة إلى الناشطين السياسيين المستقلين، مع مراعات التنوع الجغرافي والعرقي والطائفي...



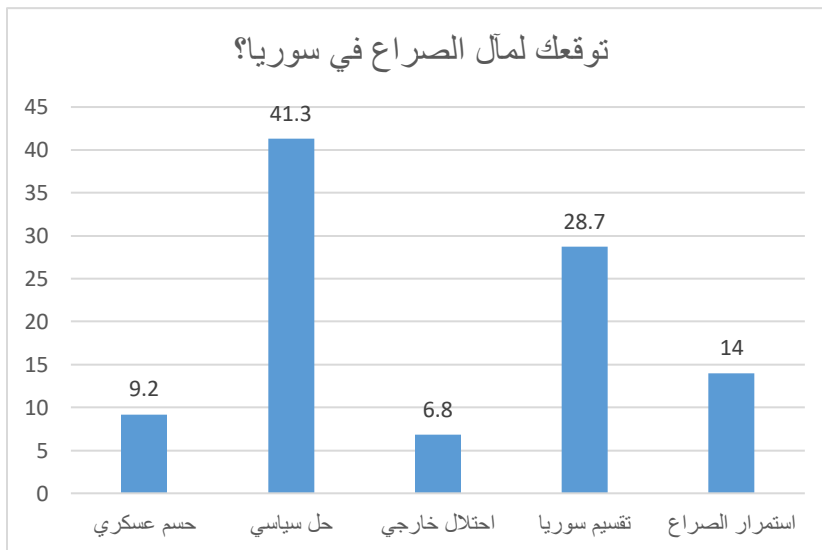
1. الانتماء السياسي: ما يزيد على ثلث السياسيين الذين تمت مقابلتهم هم من السياسيين المستقلين، والمنتمين إلى الائتلاف الوطني السوري قاربوا الـ 20%، ومن الأحزاب السياسية 15%، و11% ينتمون إلى الهيئة العليا للتفاوض، وما يقارب 4% أعضاء من الحزب الوطني الكردي، بالإضافة إلى 11% من فئات سياسية أخرى.
2. العمر: أصغر المشاركين من السياسيين كان بعمر 37 عاماً، وأكبرهم بعمر 73 عاماً، أما متوسط الأعمار فقارب الـ 55.

3. المستوى التعليمي: لم يوجد أي من السياسيين من ذوي التعليم الثانوي فما دون، مع العلم أن ما يقارب 60% منهم من الحاصلين على تعليم بمستوى الدراسات العليا، أما الجامعيين فنسبتهم 41% من أصل كل السياسيين الذين شاركوا في الدراسة.
4. المحافظة الأصل: لم يكن السياسيون الذين تمت مقابلتهم من تنوع يغطي جميع محافظات سوريا، وكان العدد الأكبر منهم من دمشق بـ 10 سياسيين، تلاها حمص وريف دمشق بـ 3 سياسيين من كل منها، وسياسيين اثنين من محافظة حلب، وسياسي واحد من كل محافظة من إدلب والحسكة والقنيطرة وحماة.
5. الدين أو الطائفة: ما يزيد على 90% من السياسيين هم من السنة، و4% من المسيحيين، و5% لم يحددوا الطائفة التي ينتمون إليها.
6. العرق: تنوعت أعراق السياسيين المشاركين في الاستطلاع بين عربي وكرد وتركماني، وكانت النسبة الأكبر للعرب بـ 77%، تلاهم التركمان بـ 14%، فالأكراد بـ 9%.



مآلات الصراع في سوريا

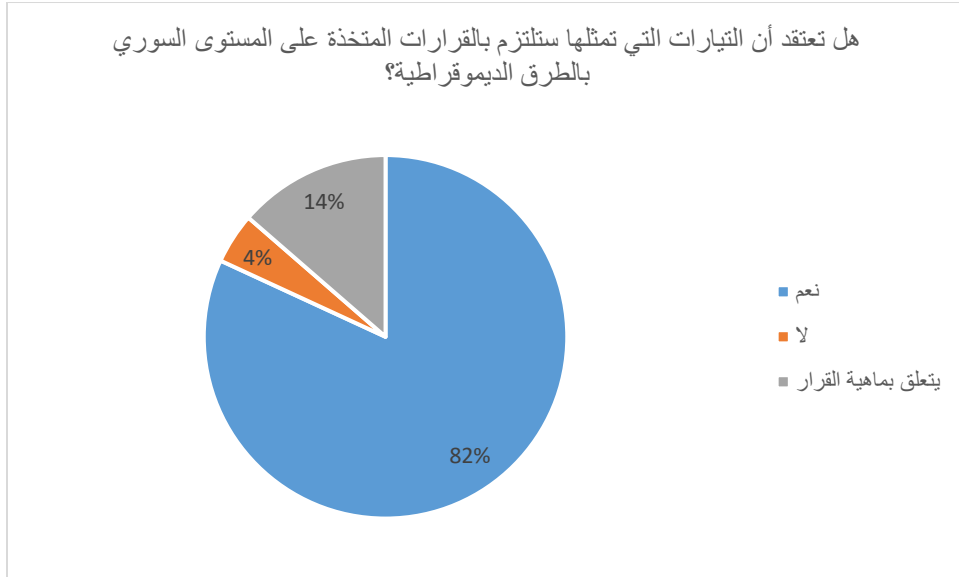
- لوحظ تشابه كبير في توقعات المستطلعين من المدنيين والفاعلين والسياسيين، فقد كانت أعلى التوقعات للحل السياسي والذي تتراوح نسبته من 33% للسياسيين و41% للمدنيين و43% للفاعلين، وقد وجدت نسبة مرتفعة أيضا ممن توقعوا انتهاء الصراع في سوريا بتقسيمها وكان أعلى من يتوقع هذا هم الفاعلون بنسبة تزيد على 31%، أما المدنيون والسياسيين فكانت نسبة من يتوقعون تقسيم سوريا منهم 28% وقد مال ما يزيد على 12% من الفئات الثلاثة إلى توقعهم بأن الصراع سيمتد لسنوات طويلة. في النهاية نجد أن خياري الاحتلال الخارجي والحسم العسكري كانا الأقل احتمالية للحدوث في نظر المستطلعين.



التزام التيارات السياسية بالقرارات المتخذة بالطرق الديمقراطية

تم طرح هذا السؤال (هل تعتقد أن التيارات التي تمثلها ستلتزم بالقرارات المتخذة على المستوى السوري بالطرق الديمقراطية؟) على السياسيين أثناء المقابلات التي أجريت معهم للتحقق من كون الإجابات التي يدلون بها حول اشكاليات الدراسة والقرارات التي يمكن أن تتخذ مستقبلاً في الشأن السوري العام من خلال الاستفتاء أو أي من الطرق الديمقراطية الأخرى، للتحقق من مدى التزام التيارات السياسية والأحزاب التي يتبعون لها بهذه القرارات.

مما يوضحه الشكل أدناه بأن أكثر من 80% من السياسيين الذين تمت مقابلتهم صرحوا بأن التيارات السياسية التي ينتمون إليها ستلتزم بالقرارات المتخذة بالطرق الديمقراطية، و14% ذكروا بأن مدى الالتزام يتعلق بماهية القرار، أما من صرح بعد الالتزام بتلك القرارات فنسبتهم 4% فقط.



المرحلة الانتقالية

يقدم القسم التالي عرضاً لآراء الفئات الثلاثة المشاركة في الاستطلاع (المدنيين والفاعلين والسياسيين) حول اشكاليات الدراسة المتعلقة بالمرحلة الانتقالية في سوريا، والتي تحتوي على 9 اشكاليات رئيسية هي:

1. طبيعة نظام الحكم في المرحلة الانتقالية.
2. الحل السياسي.
3. شكل هيئة الحكم الانتقالي.
4. المرجعية الدستورية في المرحلة الانتقالية.
5. المرجعية القانونية والقانون الواجب تطبيقه.
6. وضع الأجهزة الأمنية.
7. الجهات الموثوق بها لإدارة الحكومة في المرحلة الانتقالية.
8. بنية الجيش الوطني.
9. مصير القوى المسلحة السورية غير المتطرفة وغير النظامية.

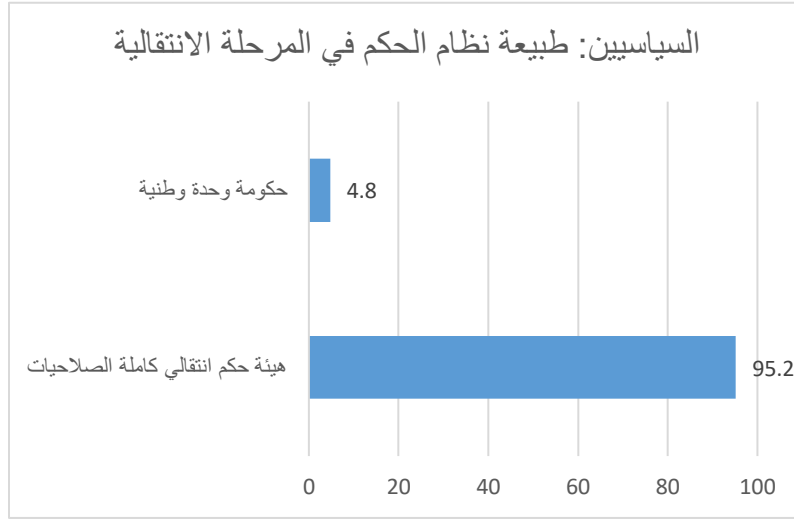
وستتم مناقشة هذه الاشكالات من وجهات نظر الفئات المستطلعة على اختلاف صفاتهم السكانية، إن كان من ناحية النوع والعرق والدين أو الطائفة ومكان الإقامة الأصلي ومكان الإقامة الحالي والمستوى التعليمي، بالإضافة إلى المفارقة بين الآراء من حيث تصنيف الفاعلين على اختلاف الهيئات التي ينتمون إليها أو يعملون بها.

أما بالنسبة للسياسيين فلن يتم اعتماد التمييز بين السياسيين من حيث اختلاف صفاتهم نظراً لصغر حجم عينتهم (22 سياسي)، فالتقسيم حسب الصفات سيؤدي إلى الحصول على فئات من فرد واحد أو عدة أفراد مما لا يمكن اعتماده ممثلاً صحيحاً من حيث النتائج، بالمقابل سيتم التطرق للفروقات بين السياسيين على اختلاف توجهاتهم وصفاتهم ولكن من ناحية سرديّة وليس من ناحية كمية (كأرقام ونسب مئوية). بالإضافة إلى ذلك ستناقش التبريرات التي قدمها السياسيون لاختياراتهم فيما يتعلق باشكاليات الدراسة.

ملاحظة: نظراً للحجم الكبير للتقسيمات الناتجة عن وجود ثلاثة فئات مستطلعة بالإضافة إلى تفرع هذه الفئات حسب الصفات المختلفة فعند مناقشة الفوارق في الآراء لن يتم التطرق للآراء المتشابهة من حيث الصفات، إلا في الحالات التي من الأهمية ذكر تشابه الآراء فيها. بكلام آخر، في حال لم يذكر هناك فرق بين آراء المستطلعين على اختلاف صفاتهم حول اشكالية من اشكاليات الدراسة فهذا يعني اتفاق في الرأي حول تلك الاشكالية.

طبيعة نظام الحكم في المرحلة الانتقالية

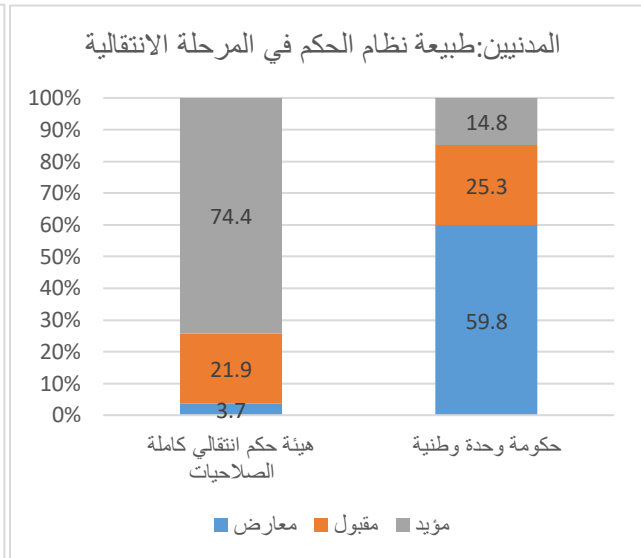
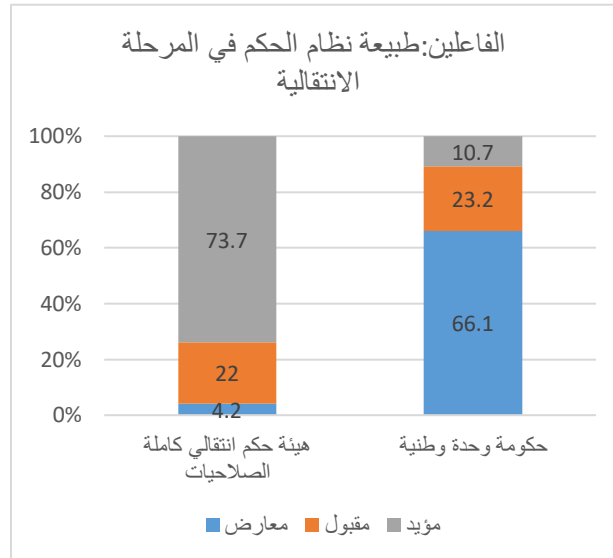
بشكل عام نجد تقارباً في الرأي بين المدنيين والفاعلين والسياسيين إذ أنهم بالمجمل يميلون إلى تأييد خيار هيئة حكم انتقالية كاملة الصلاحيات، ويعارضون خيار حكومة وحدة وطنية، ونجد أن 95% من السياسيين يفضلون الخيار الثاني (هيئة الحكم الانتقالي) و5% فقط مع خيار حكومة الوحدة الوطنية.



وقد برر السياسيون ميلهم لخيار هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات بعدة جوانب، أهمها أن المرحلة الانتقالية أساسية لأجل الانتقال السياسي في سوريا، ولا يمكن مشاركة النظام فيها لانعدام ثقتهم به كونه سيسعى بكل إمكانياته لعرقلة الانتقال السياسي. ورفض بعض السياسيين مشاركة النظام بالمرحلة الانتقالية لحجم فساد وإجرام النظام الذي لن يقبل الثوار بالتشارك معه بالحكومة القادمة. كما اعتبر بعض السياسيون خيار حكومة وحدة وطنية بأنه فشل للثورة السورية.

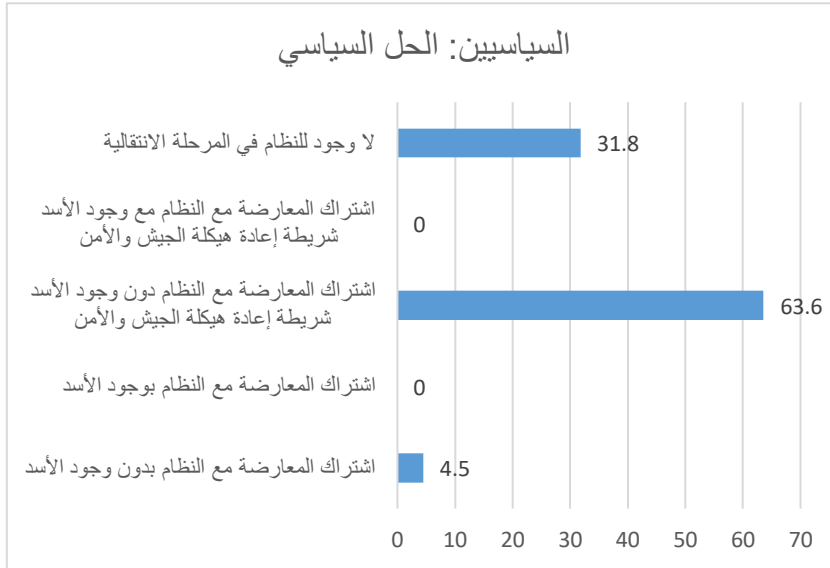
أما بالنسبة للسياسيين الذين اختاروا حكومة وحدة وطنية فقد كان دافعهم هو الواقعية في الاختيار وليس رأيهم، فقد أكدوا بأنهم مع هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات ولكن الظروف الدولية وبوادر المفاوضات تشير إلى انتهاء الأمور نحو خيار حكومة وحدة وطنية.

تبين في النهاية من خلال تحليل آراء المشاركين على اختلافهم (من ناحية النوع والعرق والطائفة) يميلون بالمجمل إلى أن يكون نظام الحكم في المرحلة الانتقالية هو هيئة حكم انتقالي كاملة الصلاحيات، ويعارضون خيار حكومة وحدة وطنية.



الحل السياسي

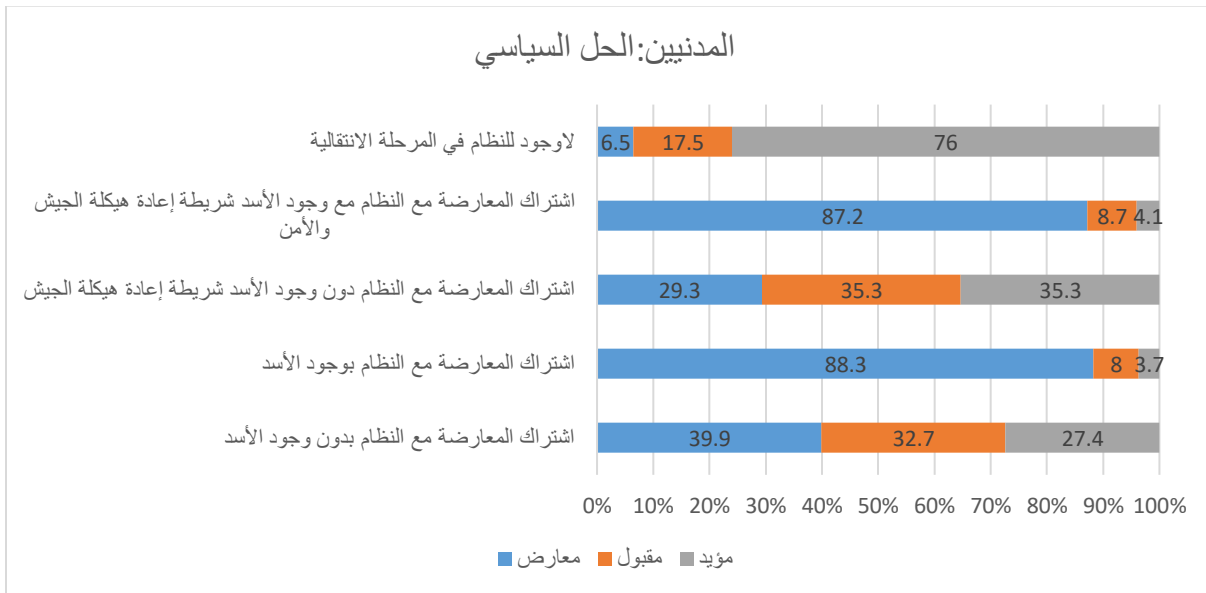
تبين النتائج أن الميل الأكبر لدى لدى السوريين من الفئات الثلاثة المستطلعة نحو خيار عدم وجود الأسد ولا حكومته في المرحلة الانتقالية إذ أنه حصل على تأييد المستطلعين، تلاه خيار اشتراك المعارضة مع النظام دون وجود الأسد إذ حصل على درجة "مقبول" مع الميل أكثر للخيار الذي يتضمن إعادة هيكلة الجيش والأمن. أما الخيارات التي تطرح بقاء الأسد في الحل السياسي للمرحلة الانتقالية فقد لاقت معارضة شديدة.



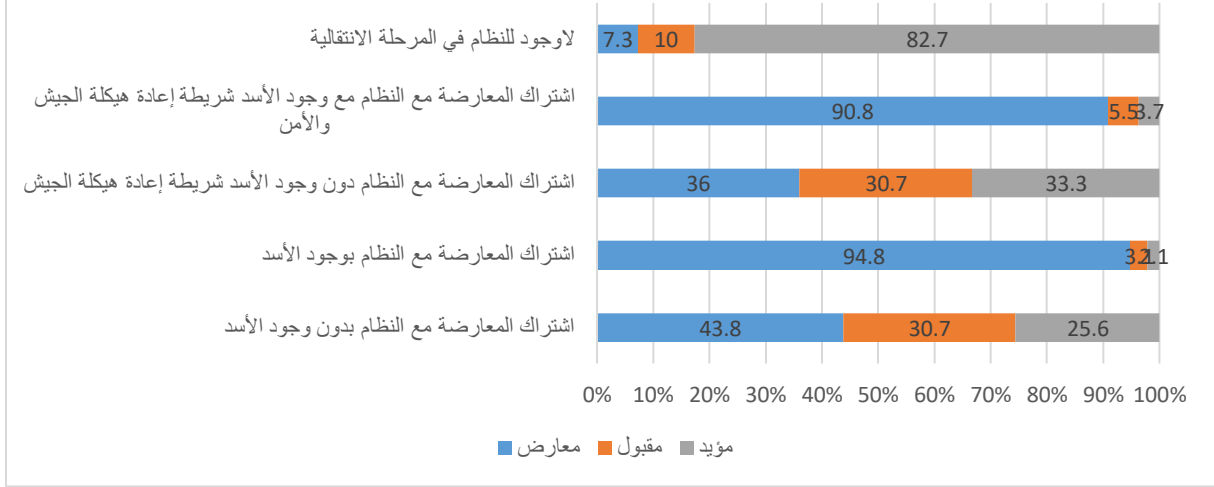
نلاحظ اختلافا بسيطا لدى السياسيين، إذ رجحوا خيار "اشتراك المعارضة مع النظام دون وجود الأسد مع إعادة هيكلة الجيش والأمن" على خيار "لا وجود للنظام في المرحلة الانتقالية"، ولم يوافق أي سياسي على وجود الأسد في المرحلة الانتقالية.

يبرر السياسيون الذين يميلون إلى عدم وجود النظام في المرحلة الانتقالية بأن هذا النظام فاسد بالكامل وجميع عناصره تورطوا في دماء السوريين، كما عبروا عن خوفهم من بقايا النظام التي قد تنقلب مرة أخرى على الثورة السورية كما حدث في مصر مثلاً.

أما الذين اختاروا "اشتراك المعارضة مع النظام دون وجود الأسد شريطة إعادة هيكلة الجيش والأمن" فاختلّفوا في أسباب ميلهم لهذا الخيار، فقسم منهم عبر عن وجود واقع يفرض نفسه ناتج عن الضغوط الدولية التي تسعى للإبقاء على النظام رغم زوال الأسد، أما القسم الثاني فقد رأوا بأنه لا يمكن إزالة مؤسسات الدولة لعدم القدرة على ذلك ولأن البلاد تحتاج هذه المؤسسات لكي لا تدخل في فوضى، كما أشار بعضهم بأن المتورطين في دماء السوريين هم جزء من هذه المؤسسات وليس جميعهم، لذلك يجب فقط إزالة المتورطين والمحافظة على تلك المؤسسات.

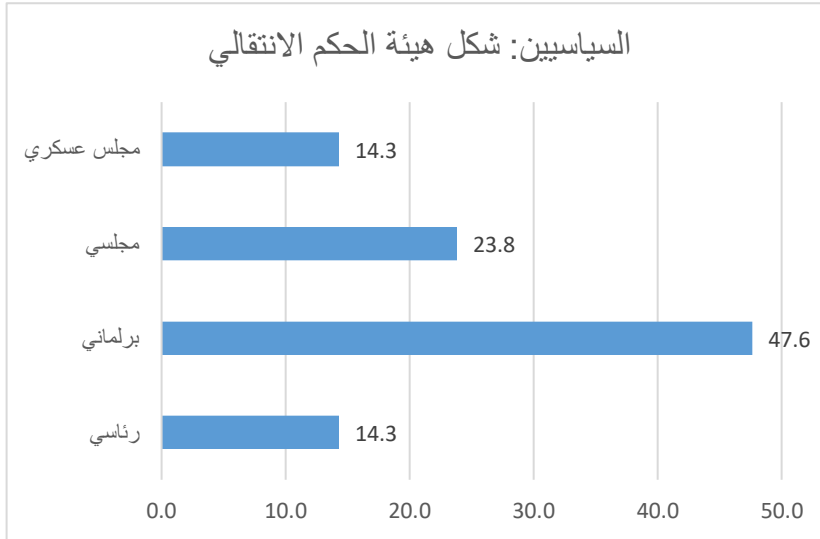


الفاعلين: الحل السياسي



شكل هيئة الحكم الانتقالي

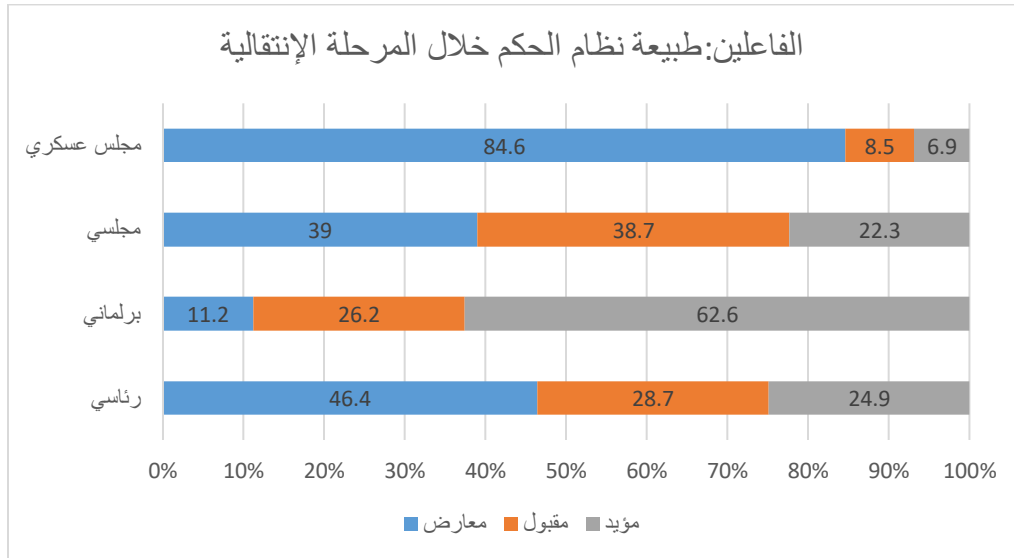
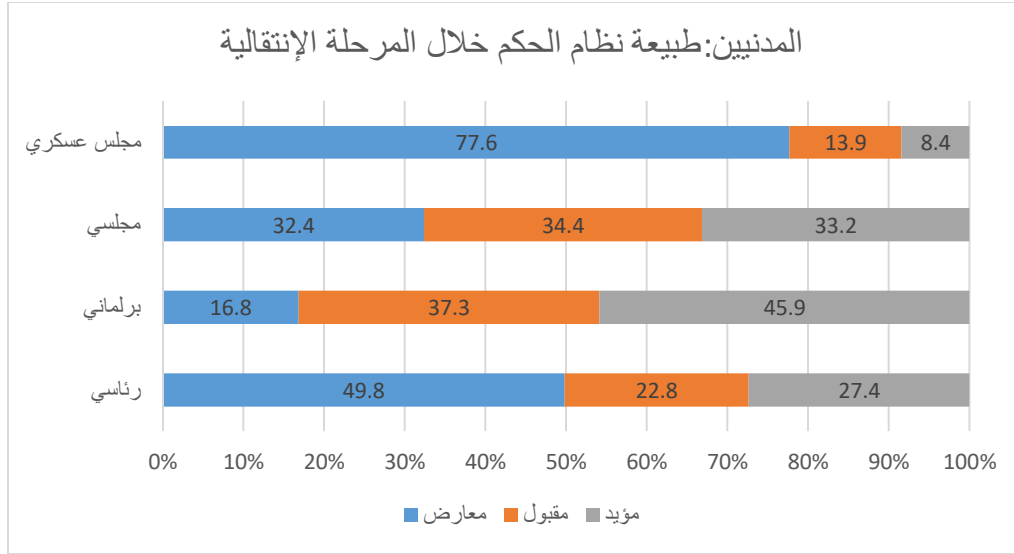
بالنسبة لطبيعة نظام الحكم أو شكل الحكم في المرحلة الانتقالية، فقد كانت الاتجاهات العامة نحو الخيارات المطروحة (رئاسي، برلماني، مجلسي، مجلس عسكري)، كانت الاتجاهات أو الآراء العامة متشابهة بين المدنيين والفاعلين والسياسيين، إذ أن النظام البرلماني كان الأكثر تأييداً لدى الكل، تلاه النظام المجلسي ثم الرئاسي، أما المجلس العسكري فقد لاقى معارضة الجميع. وقد وجد أن السياسيين يؤيدون النظام البرلماني بدرجة أعلى من المدنيين والفاعلين، أما النظامين المجلسي والرئاسي فقط حصلاً على درجة "مقبول"، بالمقابل لوحظ هناك معارضة للمجلس العسكري، الذي أيده 14% فقط من السياسيين.



برر السياسيون الذين اختاروا النظام البرلماني بأنه يضمن عدم بقاء السلطة بيد جهة واحدة مما يضمن عدم الانقلاب مرة أخرى على الحكومة وأهداف الثورة السورية. هذا الخيار لاقى معارضة بعض

السياسيين الذين اختاروا النظام الرئاسي أو المجلسي، فهم يرون بأن النظام البرلماني سيسبب عقبات بوجه القرارات المتخذة على مستوى البلاد والتي يجب أن تكون حاسمة في المرحلة الانتقالية التي تشوبها الاضطرابات، وأضاف على ذلك من يميلون إلى النظام المجلسي بأن هذا النظام لا يسلم السلطة بيد رئيس البلاد لوحده كما أن البنية الاجتماعية للبلاد تفككت لدرجة لا تسمح بإجراء انتخابات رئاسية نزيهة. في النهاية يرى من اختار المجلس العسكري بأن البلاد في حالة فلتان أمني يحتاج في البداية لوجود قبضة قوية تعيد الاستقرار والأمان ثم تسلم السلطات لحكومة مدنية.

من ناحية آراء السوريين من مختلف الأعراق والطوائف والمستويات التعليمية والنوع فلم يوجد اختلاف ملحوظ في الآراء، فالمستطلعين بالمجمل يميلون للنظام البرلماني يليه المجلسي ثم الرئاسي ويعارضون أن تحكم البلاد من قبل مجلس عسكري في المرحلة الانتقالية.

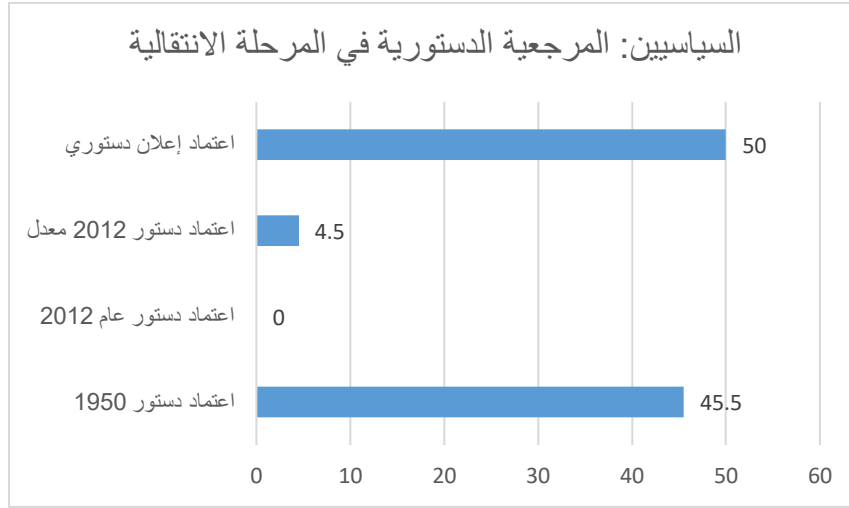


المرجعية الدستورية في المرحلة الانتقالية

انقسم السياسيون فيما يتعلق بالمرجعية الدستورية في المرحلة الانتقالية إلى قسمين، ف 50% مع اعتماد اعلان دستوري، و 45% مع اعتماد دستور عام 1950، ولم يؤيد السياسيون اعتماد دستور عام 2012، ونسبة تقل عن 5% أيدت اعتماده بعد تعديله.

برر السياسيون الذين فضلوا اعتماد إعلان دستوري بأن هناك ثغرات في كل الدساتير فدستور 1950 أصبح قديماً ودستور 2012 أعده النظام السوري، لذلك من المفضل اعتماد اعلان دستوري (دستور مؤقت) ريثما يتم تشكيل لجنة دستورية التي تطرح دستوراً جديداً للاستفتاء الشعبي، إذ أن الدساتير السابقة غير مناسبة لسوريا الجديدة والشعب أصبح بحالة من الوعي تسمح باستفتاءه حول العقد الاجتماعي الذي سيحكم سوريا.

بالنسبة لدستور 1950، عبر السياسيون عن تأييده لأنه يمثل علامة تأسيس الدولة السورية وقد أعد بناء على دراسات معمقة

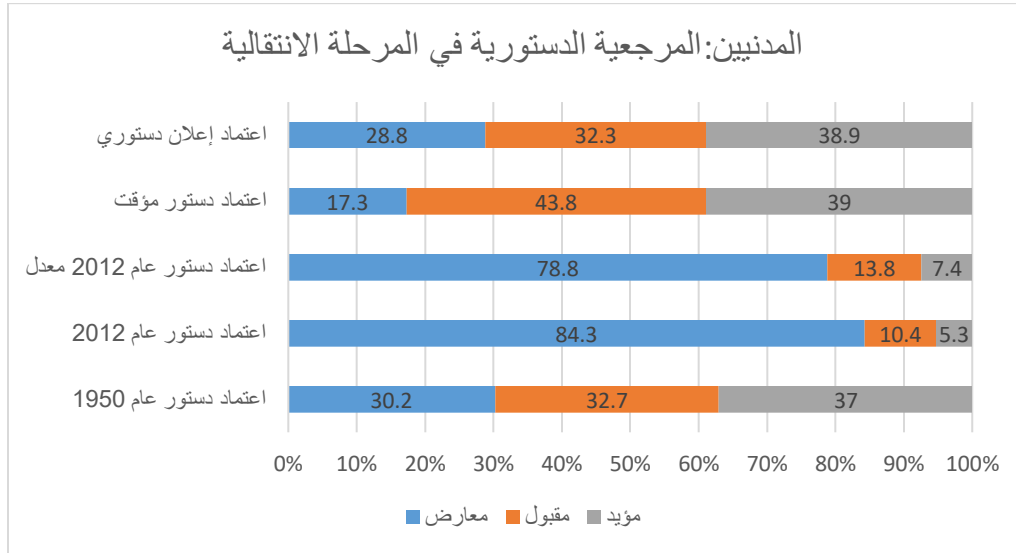


من متخصصين، وقد اعتمد بشكل ديموقراطي ويوجد توافق عليه لدى التيارات السياسية السورية، وأن معظم القوانين السورية الحالية قائمة على هذا الدستور بشكل أو بآخر. كما تخوف بعض السياسيين من الاعلان الدستوري كونه يشكل ذريعة لبعض التيارات لفرض سيطرتها على سوريا من خلال التلاعب بالدستور الجديد.

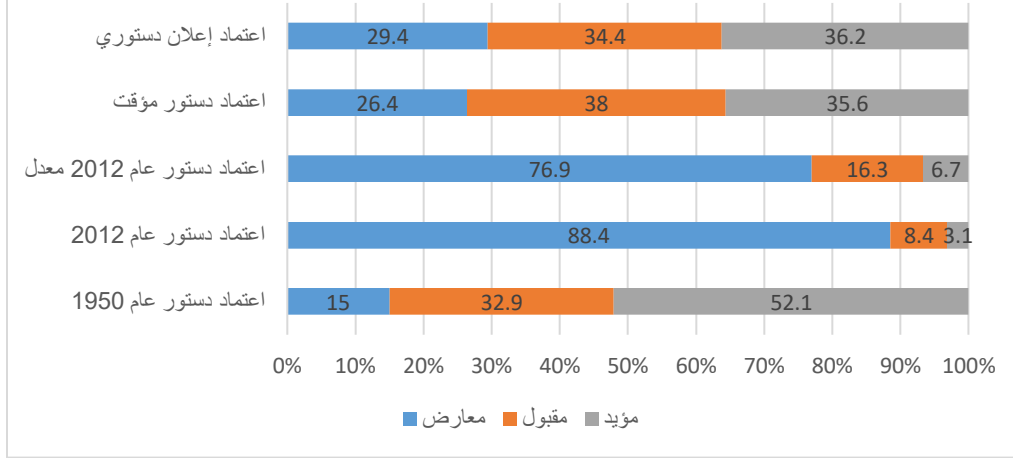
رأى السياسيون، من ناحية دستور 2012 بعد التعديل، بأنه دستور يمكن اعتماده من ناحية مهنية، مع الحاجة لإلغاء بعض القوانين الاستثنائية.

في الحديث عن آراء المدنيين والفاعلين حول الدستور الذي يمكن اعتماده في المرحلة الانتقالية، لوحظ أن هناك قبولا لثلاثة دساتير، دستور 1950، ودستور مؤقت، والإعلان الدستوري، مع وجود معارضة لدستور عام 2012 وخاصة النسخة غير المعدلة والتي عارضها المستطعون بشدة.

أما من جانب آراء السوريين حول الدستور على اختلاف صفاتهم السكانية والجغرافية فقد لوحظ توافق كبير في الاجابات حول الدستور الواجب اعتماده في المرحلة الانتقالية.



الفاعلين: المرجعية الدستورية في المرحلة الانتقالية



المرجعية القانونية والقانون الواجب التطبيق

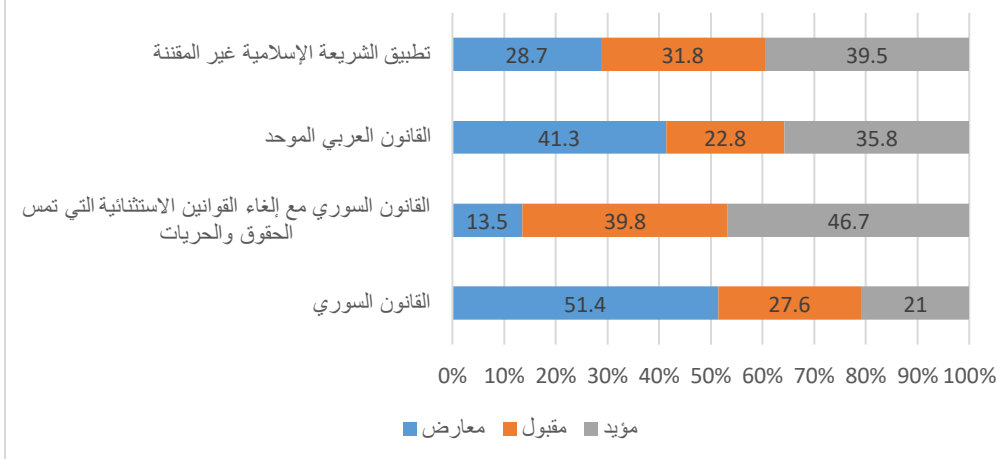
يوجد اختلاف واضح في الآراء بين السياسيين من جهة والمدنيين والفاعلين من جهة أخرى حول المرجعية القانونية والقانون الواجب تطبيقه، وبالأخص فيما يتعلق بخيار "تطبيق الشريعة الإسلامية غير المقننة"، فلم يؤيد هذا الخيار أي من السياسيين مع العلم أن المدنيين والفاعلين أشاروا بقبولهم له.

أما القانون الذي لقي أعلى درجة تأييد فهو القانون العربي الموحد، فقط أيده المدنيون والفاعلون وما يزيد على 45% من السياسيين، تبعه القانون السوري (مع إلغاء بعض القوانين الاستثنائية التي تمس الحقوق والحريات العامة وتتعارض مع صريح الشريعة الإسلامية) الذي كان مقبولا لدى المدنيين والفاعلين وأيده 45% من السياسيين.

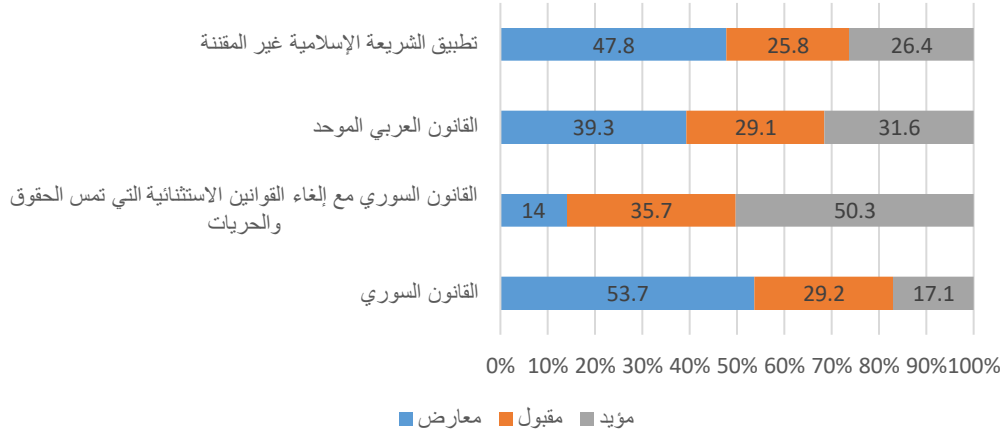
بالعودة إلى القانون السوري (دون تعديل) نجد أن 9% من السياسيين يؤيدونه، وأن المدنيون يقبلون به (مع تفضيلهم لإلغاء القوانين الاستثنائية)، ويعارضه الفاعلون.

ولوحظ أن المدنيين والفاعلين المقيمين في مناطق النظام وقوات سوريا الديمقراطية أقل تأييدا لتطبيق الشريعة الإسلامية غير المقننة أو النظام العربي الموحد. والأقليات من الطوائف الأخرى غير السنة يعارضون هذين الخيارين أيضا، بالإضافة إلى معارضة بعض الأقليات العرقية ومن أهمها الأكراد.

المدنيين: المرجعية القانونية والقانون الواجب تطبيقه



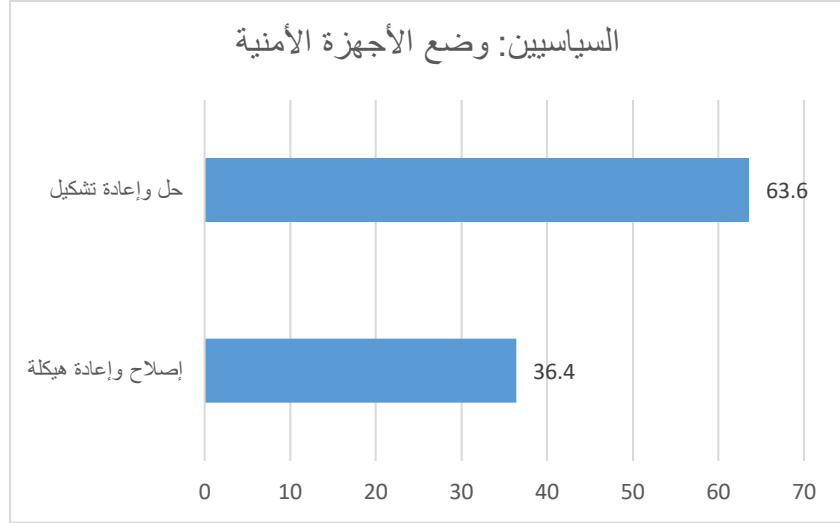
الفاعلين: المرجعية القانونية والقانون الواجب تطبيقه



بالعودة إلى الأسباب التي دفعت السياسيين لعدم اختيارهم "تطبيق الشريعة الإسلامية غير المقننة" فبين بعضهم أن ذلك لا يمكن لعدم وجود تفاصيل تشمل كافة نواحي إدارة الدولة، بالإضافة إلى تعرض خيار تطبيق الشريعة الإسلامية للتشويه بسبب الصورة التي قدمها الشرعيون التابعون للفصائل الإسلامية المتشددة. أما القانون السوري (بوضعه الحالي) فقد أيده القليل من السياسيين مع اشتراطهم أن تراجع الحكومة الانتقالية مباشرة وتحدد بنفسها القوانين التي يجب إلغاؤها وخاصة ما يتعلق بالحقوق والحريات، وهذا ما يتوافق مع السياسيين الذين أيدوا خيار "القانون السوري مع إلغاء القوانين الاستثنائية..." الذين أكدوا أنه الأصلح للتطبيق كون القانون يحتاج اعتماد رسمي ليتمكن للقضاء انفاذه ولتعود السوريين عليه لعقود من الزمن ولأنه يتوافق مع الشريعة الإسلامية، ولانتقادهم أيضا لباقي القوانين ومنها نكدهم للقانون العربي الموحد لأنه لا يتوافق مع الواقع السوري ولا يحتوي كافة التفاصيل المطلوبة في الواقع. بالمقابل من أيد القانون العربي الموحد أكد توفقه الشديد مع الشريعة الإسلامية ومدى الخبرات العالية التي قامت على إعدادها والتي لا تتوفر في سوريا حاليا، بالإضافة إلى تطبيقه حاليا في بعض مناطق الجيش الحر في سوريا وملاقاته قبولا شعبيا.

وضع الأجهزة الأمنية

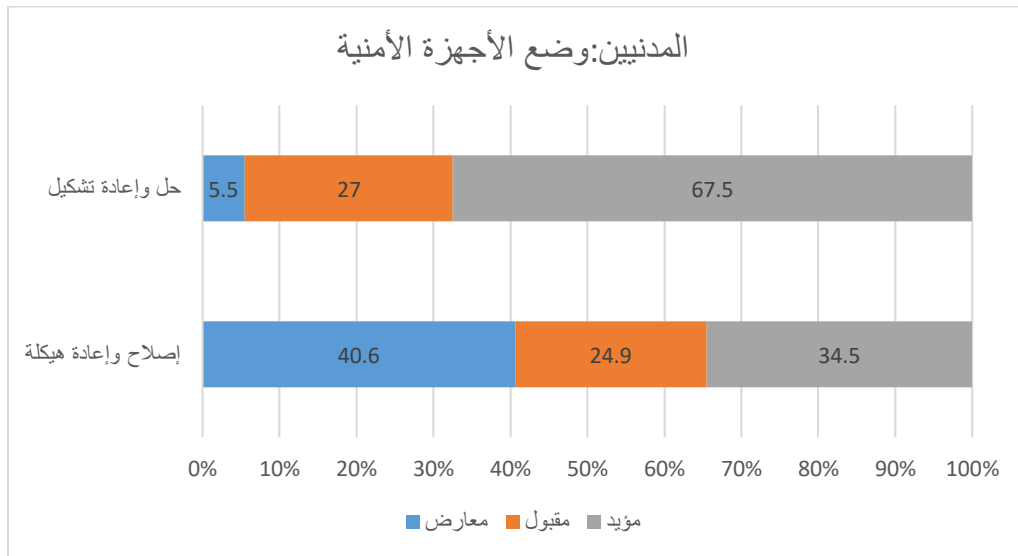
يوجد تأييد عام لخيار حل وإعادة تشكيل الأجهزة الأمنية، فما يقارب 64% من السياسيين فضلوا هذا الخيار على خيار "إصلاح وإعادة هيكلة" هذه الأجهزة والذي يعني بقاء مؤسساتها على حالها، كما أن المدنيين والفاعلين أيدوا الخيار الأول على خيار الإصلاح وإعادة الهيكلة.

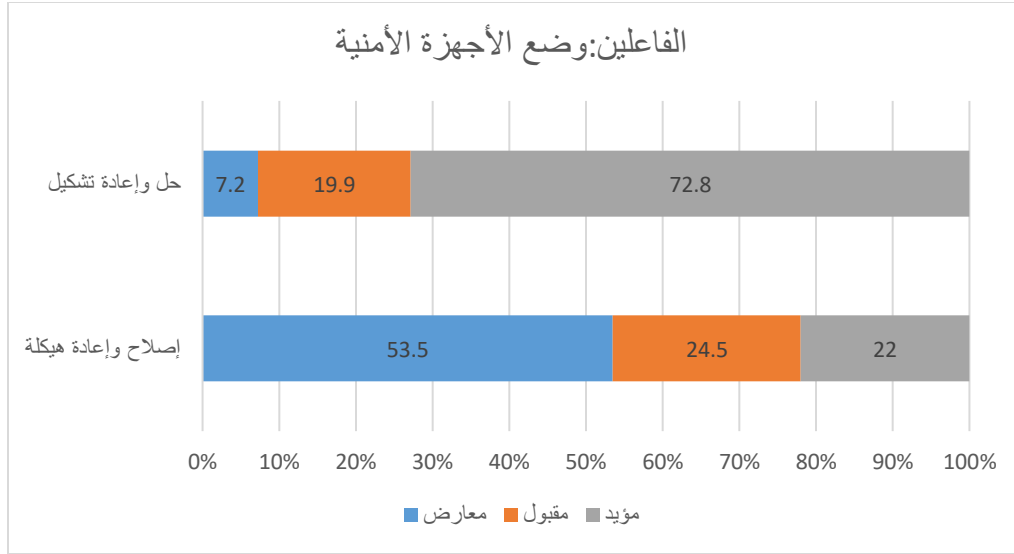


وتبين بشكل عام أن السوريين على اختلاف صفاتهم السكانية وتوزعاتهم الجغرافية من حيث المحافظة الأصل أو مكان الإقامة الحالي يرجحون خيار حل وإعادة تشكيل الأجهزة الأمنية على خيار الإصلاح وإعادة الهيكلة.

بالعودة إلى آراء السياسيين حول وضع الأجهزة الأمنية في المرحلة الانتقالية، فقد تخوف المرجحون لخيار الحل وإعادة التشكيل من هذه الأجهزة واعتبروا أنها أساس النظام ومتورطة بشكل كامل في دماء الشعب السوري، كما أنها فقدت هويتها فأصبحت قائمة على أساس طائفي بشكل كامل وبات دورها محاربة الشعب السوري وليس حمايته، لذلك اقترح السياسيون أن تحل هذه الأجهزة وتتم عزل المتورطين في دماء السوريين وأن يعاد تشكيلها في جهازين فقط هما الأمن الداخلي والأمن الخارجي.

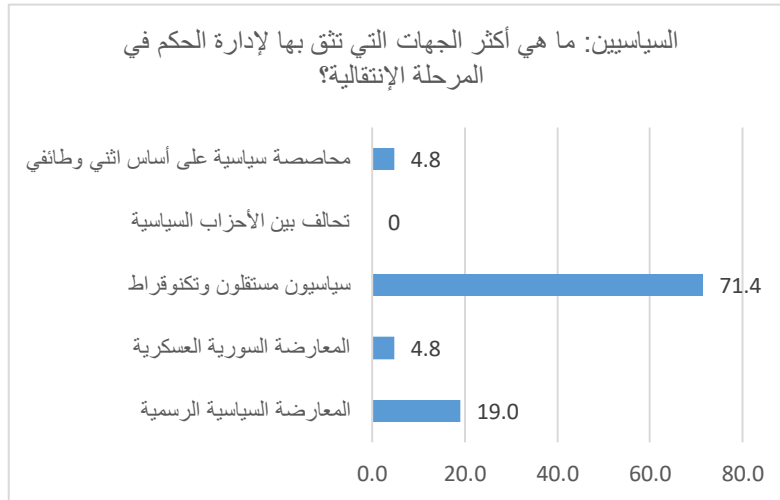
أما السياسيين الذين اختاروا إصلاح الأجهزة الأمنية وإعادة هيكلتها فعبروا عن تخوفهم من دخول البلاد في فوضى نتيجة حل هذه الأجهزة ووصولنا لما يشبه تجربتي العراق وليبيا، إذ تحولت العديد من المجموعات الأمنية إلى جماعات مسلحة زادت من الصراع والاقتتال الداخلي في البلاد. لكن هؤلاء السياسيون اشترطوا أن تراجع منظومة هذه الأجهزة ويعمل على وضع خطة طويلة الأمد (لما بعد المرحلة الانتقالية) تتضمن حل وإعادة تشكيل الأجهزة الأمنية.





الجهات الموثوق بها لإدارة الحكومة السورية في المرحلة الانتقالية

لم تلاحظ ثقة - من قبل المدنيين والفاعلين - بأي من الجهات المطروحة لإدارة الحكومة السورية في المرحلة الانتقالية، فكل منهم كانت أعلى تقييماته لهذه الجهات بـ "مقبول" ولم يكن هناك تأييد لأي منها، مع العلم أن أكثر الجهات قبولا لدى المدنيين



والفاعلين هي "السياسيون المستقلون والتكنوقراط" تلاها المعارضة السياسية الرسمية فـ "تحالف الأحزاب السياسية"، ولوحظت أن هناك معارضة لخيار المحاصصة السياسية على أساس إثني وطائفي.

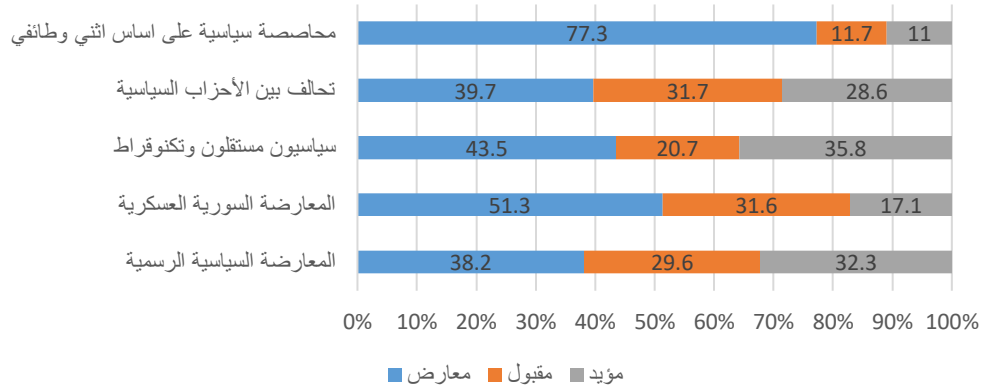
وقد وجد ازدياد في تفضيل خيار المحاصصة السياسية على أساس إثني وطائفي لدى الأريبيين والأكرد، إذ ارتفع عندهم هذا الخيار إلى درجة "مؤيد".

في الطرف الآخر نجد أن السياسيين يميلون بشكل واضح لأن تدار الحكومة من قبل

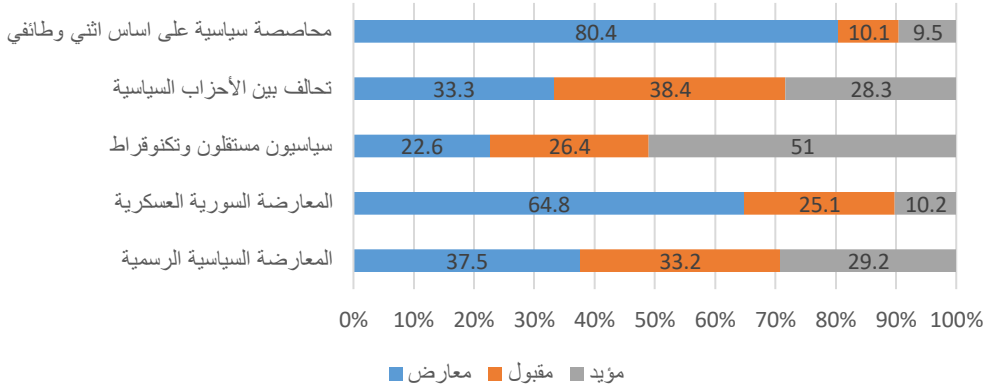
سياسيين مستقلين وتكنوقراط إذ أن أكثر من ثلثهم عبر عن ثقته بهم، كما أن ما يقار الـ 20% من السياسيين يثقون بالمعارضة السياسية الرسمية، ولم تلق خيارات المحاصصة السياسية على أساس إثني وطائفي وتحالف الأحزاب السياسية تأييدا من قبل السياسيين.

إن سبب ترجيح السياسيين لخيار "سياسيون مستقلون وتكنوقراط" يعود لرفضهم لباقي الخيارات، فينظرونهم فإن المحاصصة السياسية على أساس إثني وطائفي ستدخل البلاد في حلقة من الصراع السياسي، والمعارضة السياسية الرسمية والعسكرية أثبتت فشلها من قبل لذلك لا يمكن الوثوق بها، والأحزاب السياسية الحالية لازالت غير ناضجة ولا تمتلك الأنظمة الداخلية التي تمكنها من النجاح في إدارة الحكم في المرحلة الانتقالية، مع ذلك اقترح السياسيون أن تشارك الأحزاب بالإضافة إلى السياسيين المستقلين في تشكيل الحكومة وإدارتها.

المدنيين: ما هي أكثر الجهات التي تثق بها لإدارة الحكم في المرحلة الانتقالية؟



الفاعلين: ما هي أكثر الجهات التي تثق بها لإدارة الحكم في المرحلة الانتقالية؟

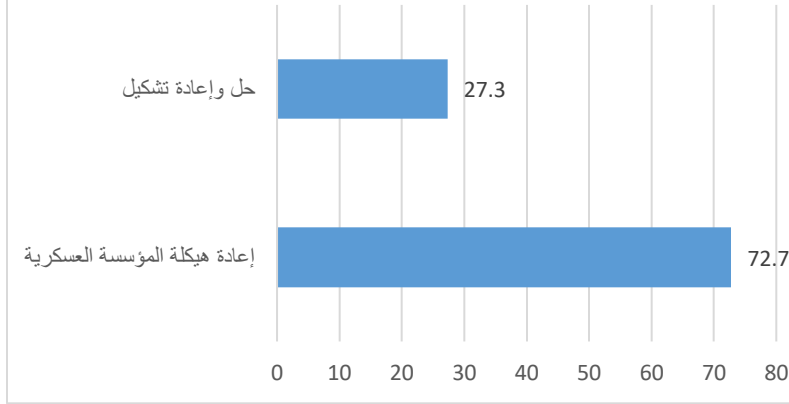


بنية الجيش الوطني

يختلف السياسيون مع المدنيين والفاعلين فيما يتعلق ببنية الجيش الوطني في المرحلة الانتقالية، فالطرف الأول يرجح إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية (بنسبة 73% تقريباً)، أما المدنيين والفاعلين فيؤيدون خيار حل وإعادة التشكيل، مع العلم أن خيار إعادة الهيكلة مقبول بالنسبة لهم.

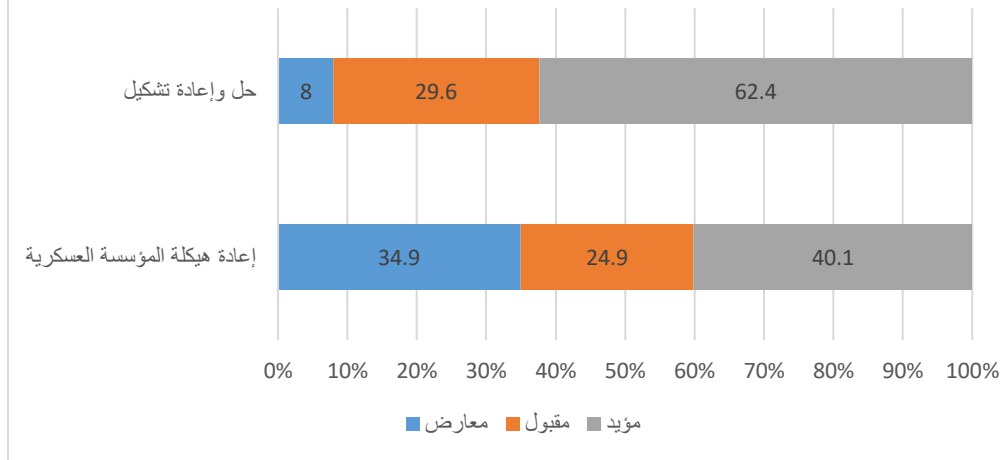
إضافة إلى ذلك لم توجد اختلافات بين المدنيين والفاعلين من الأعراق والطوائف والمستويات العلمية المختلفة من ناحية بنية الجيش الوطني، فبشكل عام هم يؤيدون خيار الحل وإعادة التشكيل أكثر من خيار إعادة الهيكلة.

السياسيين: بنية الجيش الوطني

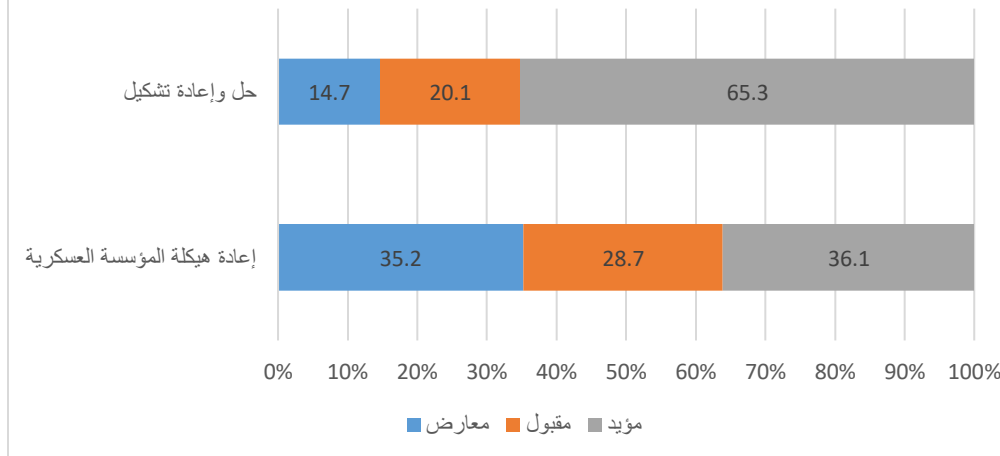


إن ميل معظم السياسيين لخيار إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية وليس حلها ناتج عن مخاوف سقوط البلاد في الفوضى، كما أن بعضهم برر بأن الجيش لم يتلوث كثيراً مثل المؤسسات الأمنية ولا زال يحوي أناس وطنيين ممن لم يساهموا بقتل الشعب السوري، وخاصة ما إعادة الضباط المنشقين إليه وضم عناصر الجيش الحر غير النظاميين إليه، ومع وضع خطة مستقبلية للحل وإعادة التشكيل ولكن ليس في المرحلة الانتقالية. يخالفهم في ذلك من فضل حل وإعادة تشكيل المؤسسة العسكرية، الذين يرون أن هذه المؤسسة قد فسدت وتورطت في دماء السوريين كما حدث للمؤسسات العسكرية، كما أن بنيتها الأساسية أصبحت طائفية.

المدنيين: بنية الجيش الوطني

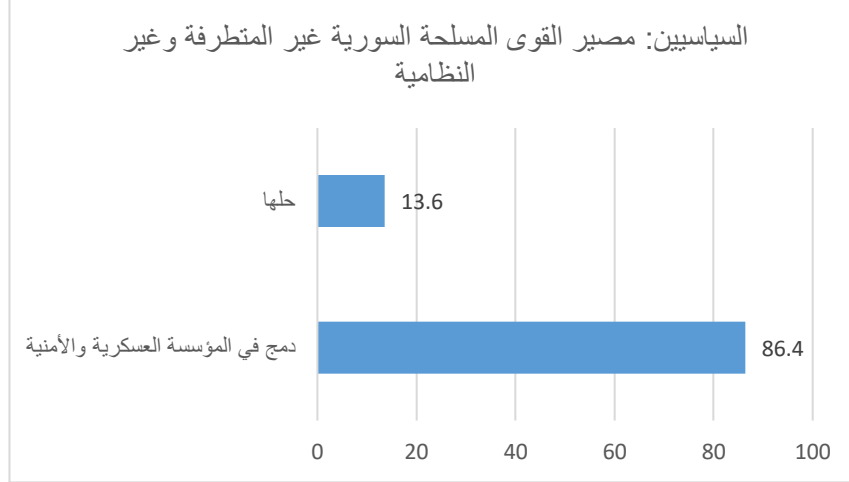


الفاعلين: بنية الجيش الوطني



مصير القوى المسلحة السورية غير المتطرفة غير النظامية

تتقارب آراء المدنيين والفاعلين فيما يتعلق بالخيارات المطروحة حول مصير القوى المسلحة السورية غير المتطرفة وغير النظامية، فكل منهم يعبر عن قبوله لهذا الخيار. أما السياسيون فلو حظ أن الغالبية العظمى منهم يميلون نحو خيار دمجها في المؤسسة العسكرية والأمنية، ونسبة لا تتجاوز الـ 14% منهم يفضلون حل هذه القوى.

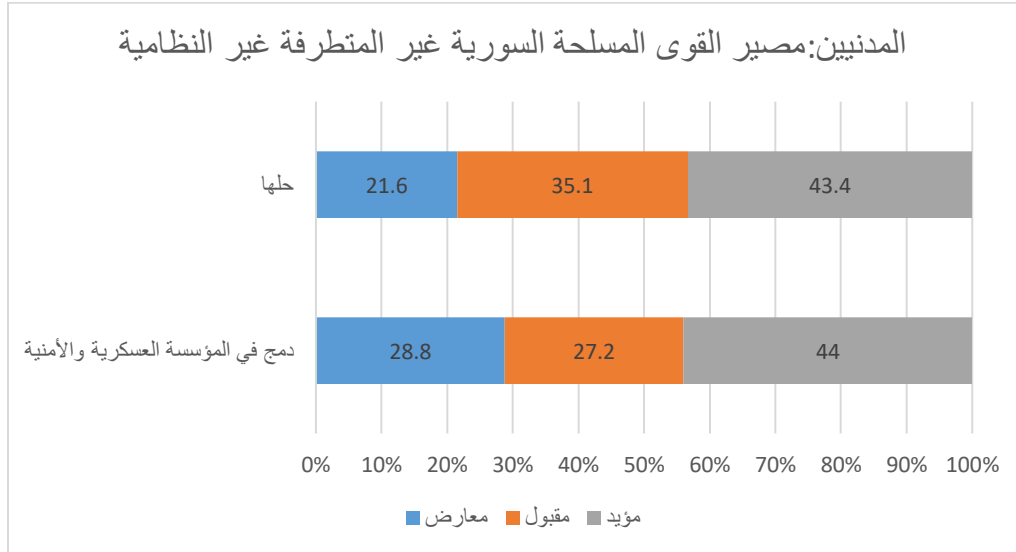


تبين التحليلات حسب النوع والعرق والطائفة والمستوى التعليمي والمحافظة بأن السوريين الفاعلين والمدنيين على اختلاف تصنيفاتهم لا يختلفون حول مصير القوى المسلحة السورية غير المتطرفة وغير النظامية، فهناك شبه اجماع على قبول خيار الحل أو الدمج في المؤسسة العسكرية والأمنية.

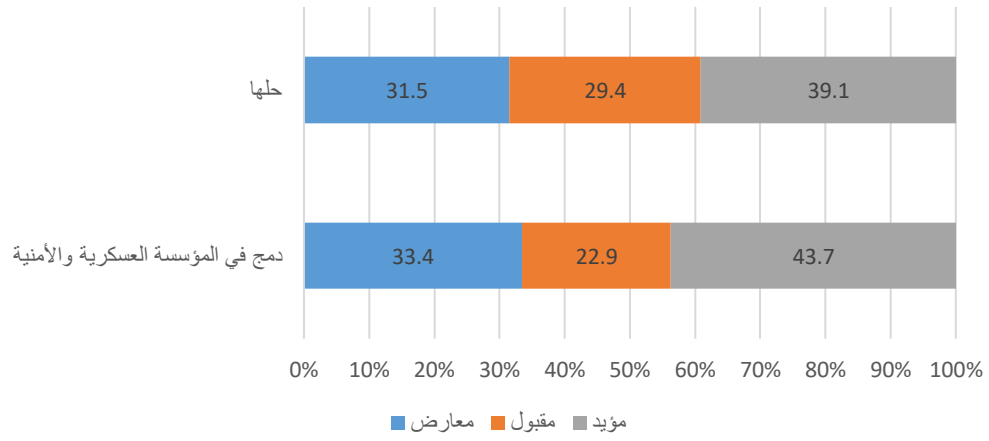
إن ميل السياسيين نحو خيار الدمج في المؤسسة العسكرية والأمنية نابع من أهمية الاستفادة من خبرات هذه القوى

التي تم اكتسابها خلال سنين القتال والتي تعتبر ثروة عسكرية تحتاجها البلاد، كما سيساهم دمجهم في تغيير بنية الجيش الطائفية، بالإضافة إلى أن عدم دمج الفصائل في الجيش قد يؤدي إلى تحولها لمجموعات مسلحة خارجة عن القانون وظهور أمراء حرب، أي أن عدم الدمج قد يؤدي إلى القضاء على عملية الانتقال نحو الاستقرار. يجب التنويه إلى أن السياسيين أكدوا على أن يكون الالتحاق بالمؤسسة العسكرية أو الأمنية اختيارياً.

بالنسبة للمفضلين لخيار حل القوى المسلحة فقد برروا ذلك بأن هذه القوى قد فسدت ولا يمكن الوثوق بها وخاصة القيادات العسكرية فيها.



الفاعلين: مصير القوى المسلحة السورية غير المتطرفة غير النظامية



مستقبل سوريا

يقدم القسم التالي عرضاً لآراء الفئات الثلاثة المشاركة في الاستطلاع (المدنيين والفاعلين والسياسيين) حول اشكاليات الدراسة المتعلقة بمستقبل سوريا (ما بعد المرحلة الانتقالية)، والتي تحتوي على 11 اشكالية رئيسية هي:

1. الفقه الإسلامي في الدستور.
2. دين رئيس الدولة.
3. علاقة الدين بالدولة.
4. طبيعة النظام السياسي القادم.
5. آلية تحديد النظام السياسي القادم.
6. الحدود الجغرافية.
7. اسم الدولة.
8. شكل الحكم.
9. آلية تمثيل المرأة.
10. درجة تولي المرأة للمفاصل والمناصب السياسية والحكومية.
11. اللغة الرسمية في البلاد.

وستتم مناقشة هذه الاشكالات من وجهات نظر الفئات المستطلعة على اختلاف صفاتهم السكانية، إن كان من ناحية النوع والعرق والدين أو الطائفة ومكان الإقامة الأصلي ومكان الإقامة الحالي والمستوى التعليمي، بالإضافة إلى المفارقة بين الآراء من حيث تصنيف الفاعلين على اختلاف الهيئات التي ينتمون إليها أو يعملون بها.

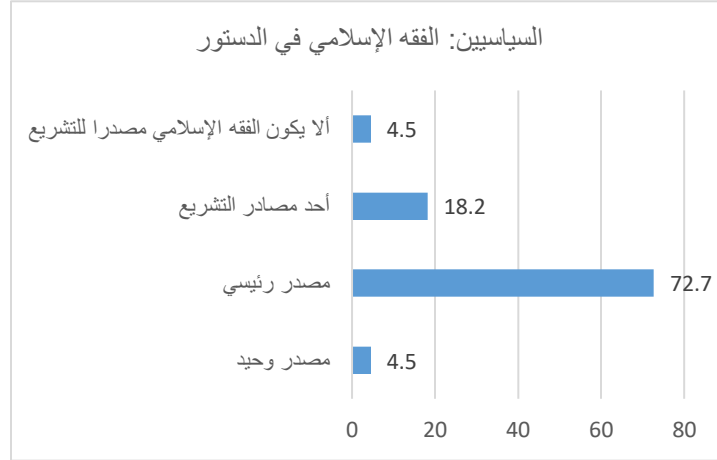
أما بالنسبة للسياسيين فلن يتم اعتماد التمييز بين السياسيين من حيث اختلاف صفاتهم نظراً لصغر حجم عينتهم (22 سياسي)، فالتقسيم حسب الصفات سيؤدي إلى الحصول على فئات من فرد واحد أو عدة أفراد مما لا يمكن اعتماده ممثلاً صحيحاً من حيث النتائج، بالمقابل سيتم التطرق للفروقات بين السياسيين على اختلاف توجهاتهم وصفاتهم ولكن من ناحية سردية وليس من ناحية كمية (كأرقام ونسب مئوية). بالإضافة إلى ذلك ستناقش التبريرات التي قدمها السياسيون لاختياراتهم فيما يتعلق باشكاليات الدراسة.

ملاحظة: نظراً للحجم الكبير للتقسيمات الناتجة عن وجود ثلاثة فئات مستطلعة بالإضافة إلى تفرع هذه الفئات حسب الصفات المختلفة فعند مناقشة الفوارق في الآراء لن يتم التطرق للآراء المتشابهة من حيث الصفات، إلا في الحالات التي من الأهمية ذكر تشابه الآراء فيها. بكلام آخر، في حال لم يذكر هناك فرق بين آراء المستطلعين على اختلاف صفاتهم حول اشكالية من اشكاليات الدراسة فهذا يعني اتفاق في الرأي حول تلك الاشكالية.

الفقه الإسلامي في الدستور

لوحظ ترجيح عال لدى السياسيين للفقه الإسلامي كمصدر رئيسي للدستور، إذ أن ثلثيهم يؤيد هذا، كما أن 18% منهم مع كون الدستور أحد مصادر التشريع. وقليل منهم (أقل من 5%) مع أن يكون الدستور مصدراً وحيداً للدستور ومثلهم يفضلون ألا يكون الفقه الإسلامي مصدراً من مصادر التشريع.

السوريين من أهل محافظة السويداء يعارضون اعتماد الفقه الإسلامي مصدراً وحيداً أو مصدراً رئيسياً للدستور. أما القاطنين في لبنان والأردن فيؤيدون بشدة اعتماد الفقه الإسلامي كمصدر رئيسي للدستور. والمسيحيون والعلمانيون يعارضون بشدة أن

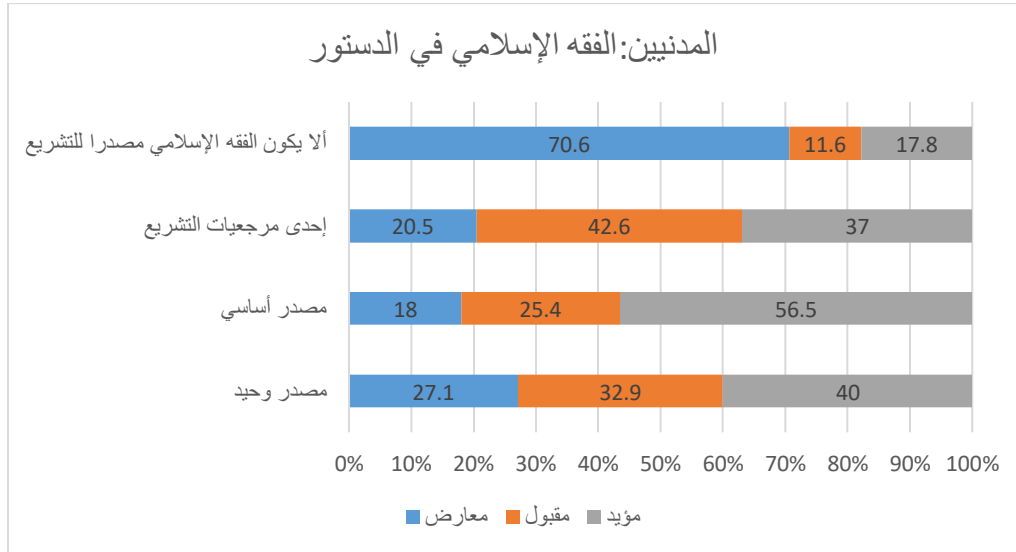


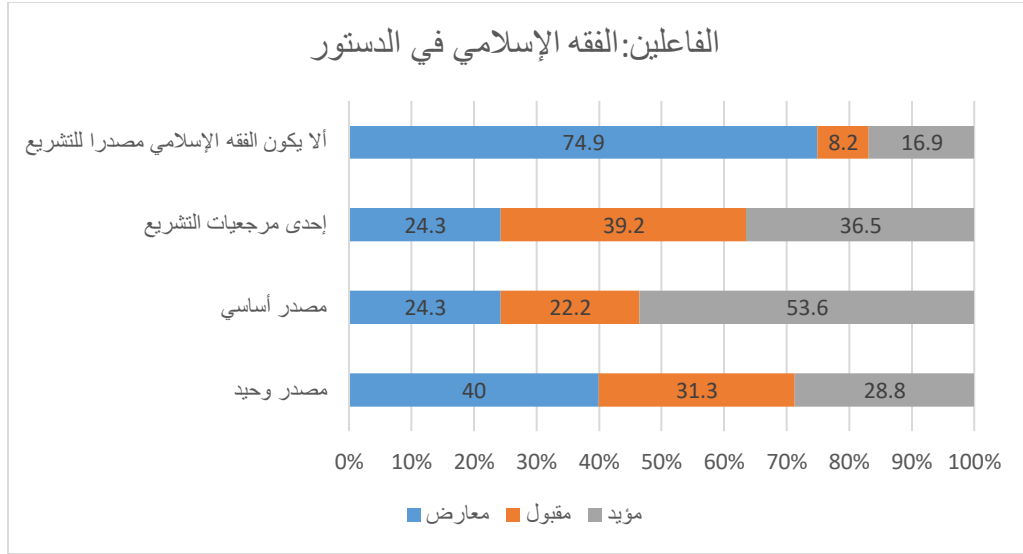
يكون التشريع الإسلامي مصدراً وحيداً للدستور وتقل معارضتهم لاعتماده مصدراً أساسياً، ويقبلون بأن يكون أحد مصادر التشريع أو عدم اعتماده كمصدر للتشريع. من ناحية الأعراق نلاحظ أن التركمان والعرب هم الأكثر تأييداً لاعتماد الفقه الإسلامي كمصدر وحيد أو مصدر أساسي للدستور، أما الأكراد فيقبلون بجميع الخيارات مع ميل لرفض خيار "ألا يكون الفقه الإسلامي مصدراً للتشريع".

إن تأييد السياسيين لاعتماد الفقه الإسلامي كمصدر رئيسي للتشريع ينبع من من عدة أسباب أولها أنه تم النص عليه في جميع الدساتير السابقة، كما أنه برأيهم يعبر عن هوية البلد ذو الأغلبية المسلمة،

على ألا يكون مصدراً وحيداً مراعاتاً للسوريين من الأديان الأخرى، ولأن من المفيد الاستفادة من المصادر الأخرى التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

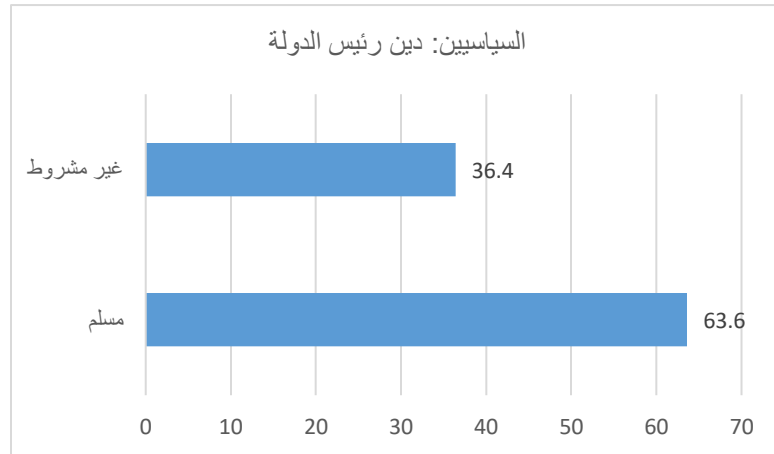
أما من يميل من السياسيين إلى خيار "أحد مصادر التشريع" فقد برر ذلك بالضغط الدولية التي تدفع بهذا الاتجاه، ولأن تغيرات العصر تفرض ألا يكون مصدراً وحيداً ولا أساسياً.





دين رئيس دولة

ما يزيد على 60% من السياسيين اختاروا أن يكون دين رئيس الدولة هو الإسلام، أما باقي السياسيين (36%) فيفضلون ألا يكون هناك اشتراط لدين رئيس الدولة.



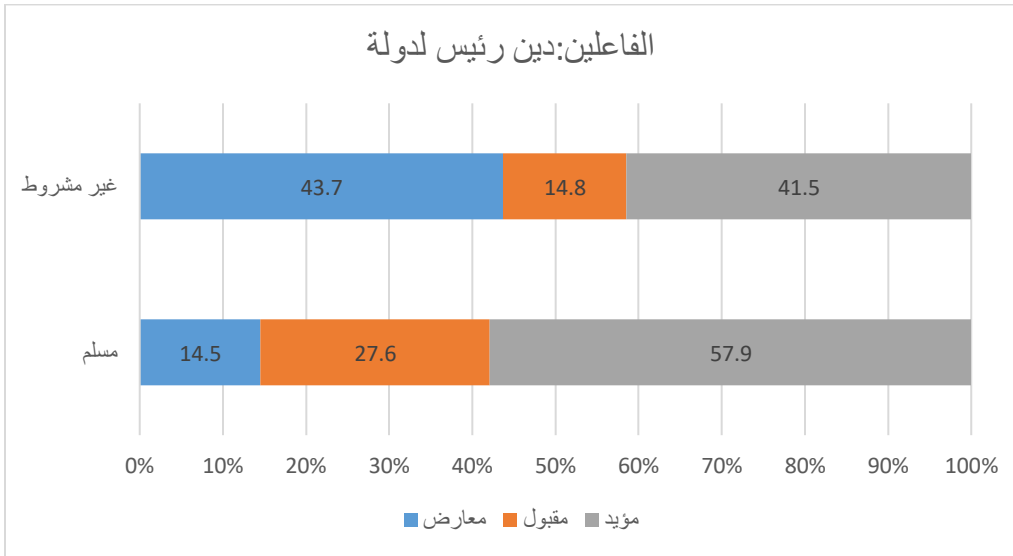
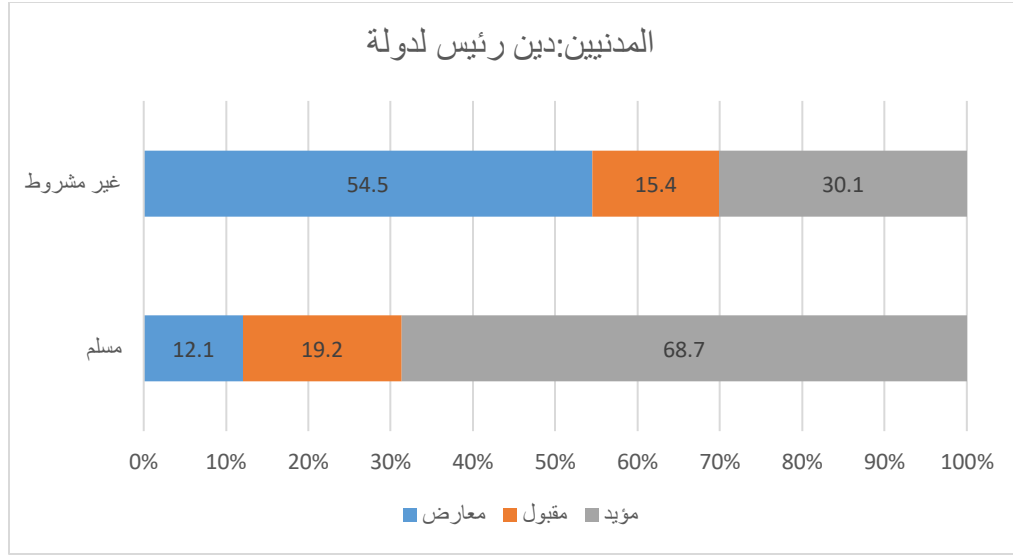
يتوافق المدنيون والفاعلون مع السياسيين إذ أنهم يؤيدون أن يكون رئيس الدولة مسلماً، مع قبولهم لخيار عدم اشتراط دين رئيس الدولة.

يلاحظ أن المدنيين والفاعلين من أبناء السويداء يميلون لمعارضة اشتراط الاسلام كدين لرئيس الدولة. يوافقهم بذلك المقيمون في مناطق النظام ومناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية. ويخالفهم السوريون المقيمون في لبنان والأردن والذين يؤيدون بشدة شرط "دين رئيس الدولة الإسلام".

أما الطوائف التي ترفض أن يكون دين رئيس الدولة مشروطاً بالإسلام فهم المسيحيون والأزديون والدروز والعلمانيون، وبالإضافة إلى الأكراد والأرمنيين من الأعراق السورية.

بالعودة إلى السياسيين نجد أن من أيد اشتراط الاسلام كدين لرئيس الدولة قد برروا ذلك بأن سوريا ذات أغلبية إسلامية، ففي كثير من الدول يكون دين رئيس الدولة هو دين الأغلبية، كما أن المرجعية الإسلامية تشترط هذا الشرط أيضاً. إضافة إلى كل ذلك فقد نصت كل الدساتير السابقة على أن يكون رئيس الدولة مسلماً.

على الجانب الآخر يرى من فضلوا عدم اشتراط دين رئيس الدولة أن هذا الشرط منافع لمبادئ المواطنة، والأهم من شرط الدين هو اشتراط الكفاءة والأهلية.

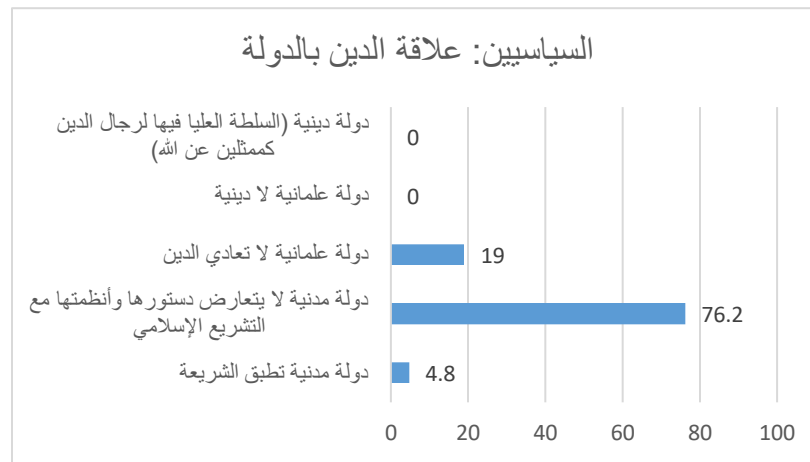


علاقة الدين بالدولة

يؤيد المدنيون والسياسيون لخباري "دولة مدنية لا يتعارض دستورها وأنظمتها مع التشريع الإسلامي" و"دولة مدنية تطبق الشريعة"، أما السياسيين فأكثر من ثلاثة أرباعهم أيد الخيار الأول. وخيار الدولة العلمانية التي لا تعادي الدين لاقى قبولا من المدنيين، كما أيده ما يقارب 20% من السياسيين. أما الخيارين الآخرين "دولة علمانية لا دينية" و"دولة دينية السلطة العليا في لرجال الدين كممثلين عن الله" فقد رفضت من الفئات الثلاثة المستطلعة.

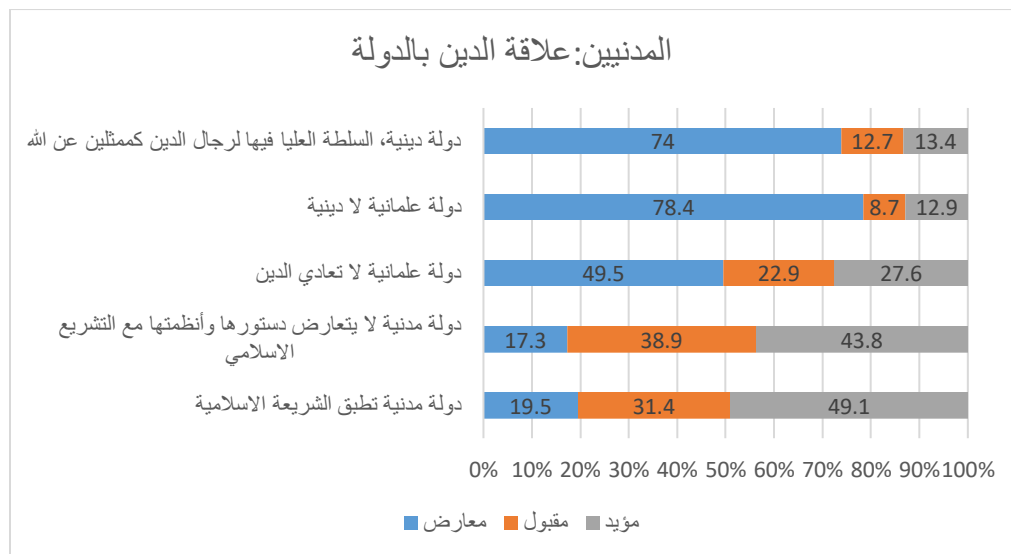
إن أسباب تأييد الأكثرية من السياسيين للدولة المدنية التي لا يتعارض دستورها مع التشريع الإسلامي هي أن مفهوم المدنية لا يتعارض مع التشريع الإسلامي ولقبوله في المجتمع الدولي، ولأن مفهوم العلمانية مرفوض في مجتمعاتنا كونه يرتبط برفض الدين. أما من أيد الدولة العلمانية التي لا تعادي الدين فقد أكد على أهمية مراعات التنوع الديني والطائفي في سوريا.

الأعراق: يلاحظ أن الأكراد يعارضون الدولة الدينية بشدة، كما يعارضون الدولة المدنية التي تطبق الشريعة الإسلامية، مع قبولهم بباقي الخيارات وبشكل الخاص "الدولة العلمانية التي لا تعادي الدين". يخالفهم بذلك التركمان فهم الأكثر تأييدا لخيارات الدولة المدنية التي تطبق الشريعة الإسلامية والدولة المدنية التي لا يتعارض دستورها مع التشريع الإسلامي، والأكثر معارضة لخيارات الدولة الدينية والدولة العلمانية اللادينية.

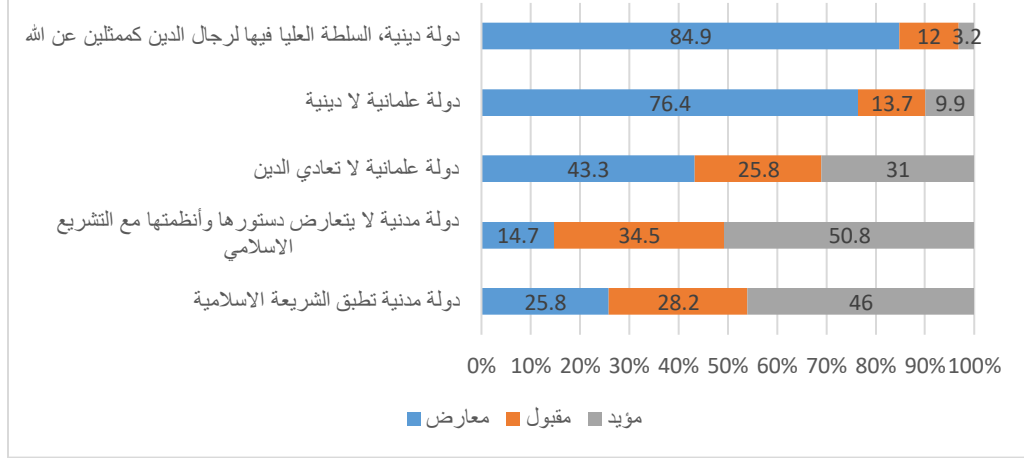


الطوائف: يعارض المسيحيون والدروز والأزديون والعلمانيون الدولة المدنية التي تطبق الشريعة الإسلامية، ويقبلون بالدولة المدنية التي لا يتعارض دستورها وأنظمتها مع التشريع الإسلامي وبالأخص المسيحيون، ويؤيدون الدولة العلمانية اللادينية، ويؤيدون أكثر الدولة العلمانية التي لا تعادي الدين.

يعارض سكان السويداء ومناطق سيطرة النظام ومناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية خيار الدولة المدنية التي تطبق الشريعة الإسلامية. أما القاطنون في لبنان والأردن يؤيدون بشدة خيار الدولة المدنية التي تطبق الشريعة الإسلامية والدولة المدنية التي لا يتعارض دستورها وأنظمتها مع التشريع الإسلامي.

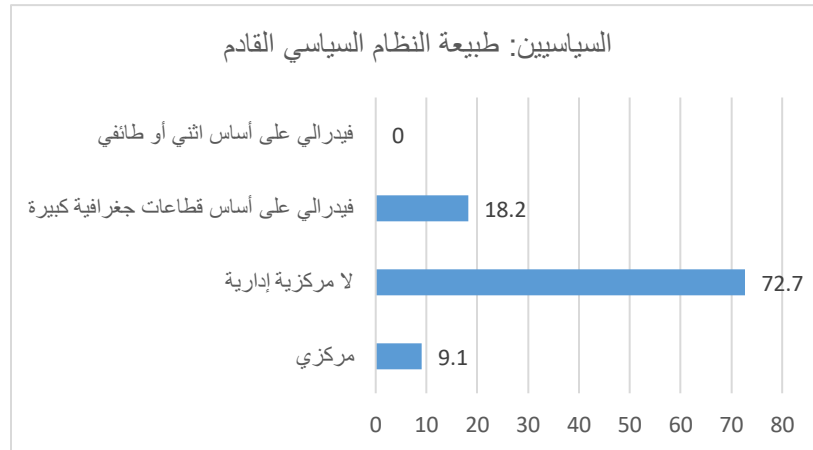


الفاعلين: علاقة الدين بالدولة



طبيعة النظام السياسي القادم

يقبل كل من المدنيين والفاعلين بخياري اللامركزية الإدارية والمركزية، ويعارضون لخيار الفيدرالية على أساس قطاعات جغرافية، ويعارضون أكثر لخيار الفيدرالية على أساس إثني وطائفي.



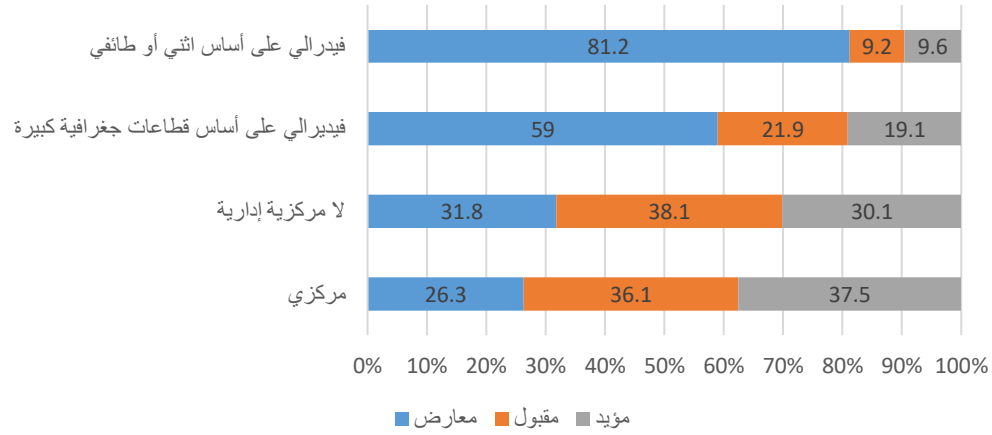
أما السياسيين فإن أكثر من 70% منهم مع اللامركزية الإدارية، وكان سبب تأييدهم لذلك دور هذا في تسهيل وتسريع اتخاذ القرارات المتعلقة بالمشاريع الخدمية، كما أبدوا تخوفهم من الفيدرالية على نوعيتها لأنها قد تفضي إلى تقسيم سوريا، ولعدم توفر المقومات والموارد في كل قطاع ليقوم بذاته.

في المقابل أبدى 18% من السياسيين للفيدرالية على أساس قطاعات جغرافية كبيرة، لأنها برأيهم نجحت في العديد من

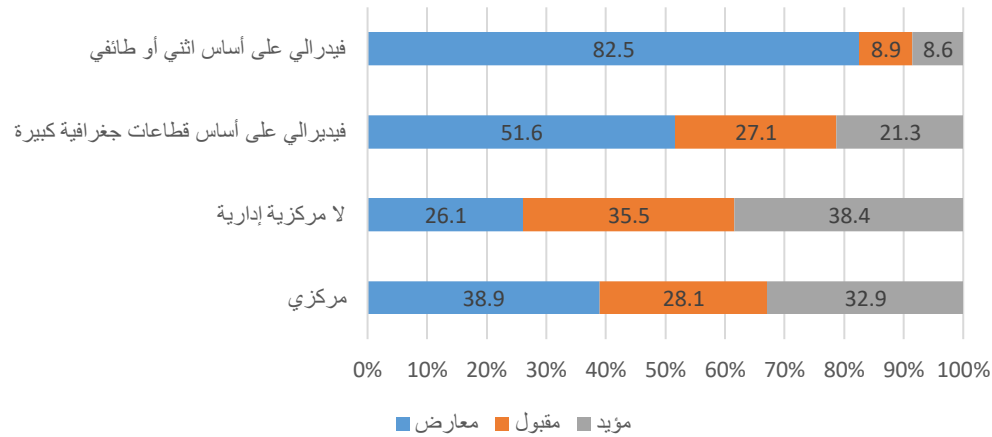
الدول المتطورة مثل ألمانيا، ولكونها تساعد على منع التصارع بين الطوائف والأعراق المتنوعة، وخاصة لوجود تجمعات عرقية وطائفية متركزة في مناطق جغرافية محددة مما يمكن من إقامة النظام الفيدرالي القائم على قطاعات جغرافية.

يعارض الأكراد النظام المركزي، ويقبلون باللامركزية الإدارية، ويؤيدون الفيدرالية على نوعيتها. يوافقهم سكان الحسكة الذين يميلون نحو الفيدرالية بنوعيتها أيضاً. بالإضافة إلى ذلك نجد أن المقيمين في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية يميلون نحو الفيدرالية القائمة على أساس قطاعات جغرافية كبيرة، وعلى العكس منهم فالقائمين في لبنان والأردن يؤيدون المركزية بشدة.

المدنيين: طبيعة النظام السياسي القادم (شكل الدولة)

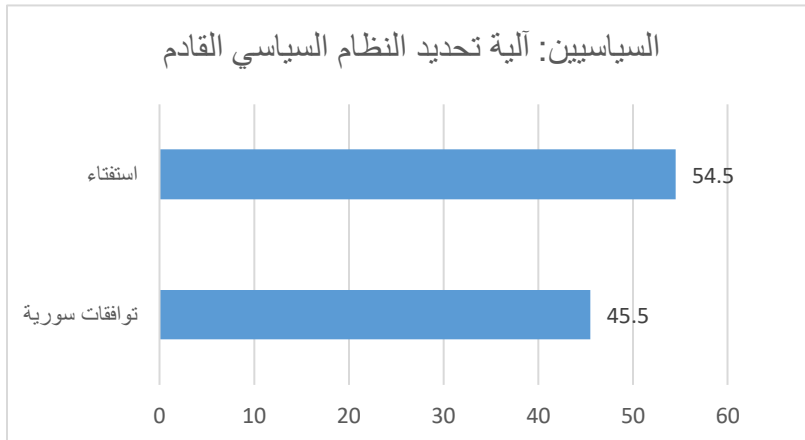


الفاعلين: طبيعة النظام السياسي القادم (شكل الدولة)



آلية تحديد النظام السياسي القادم

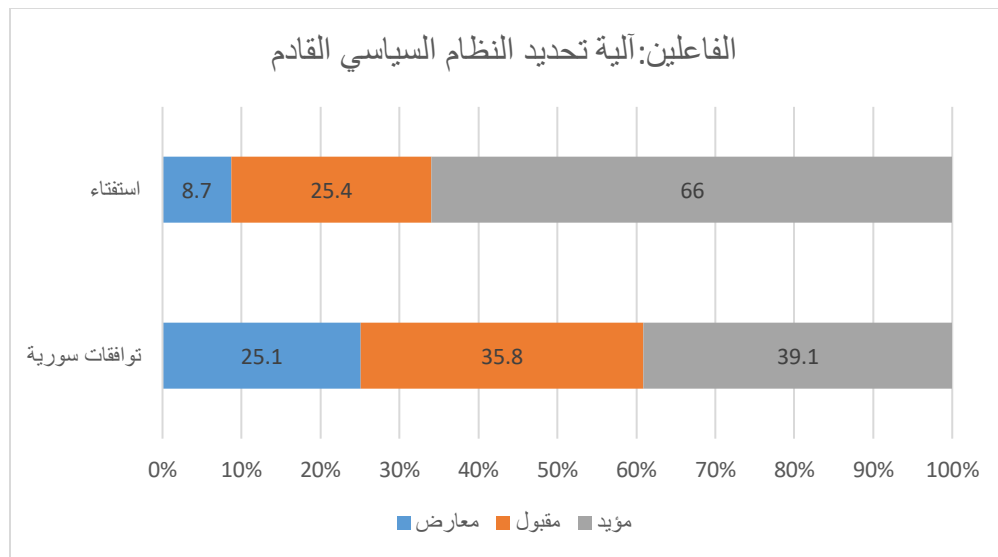
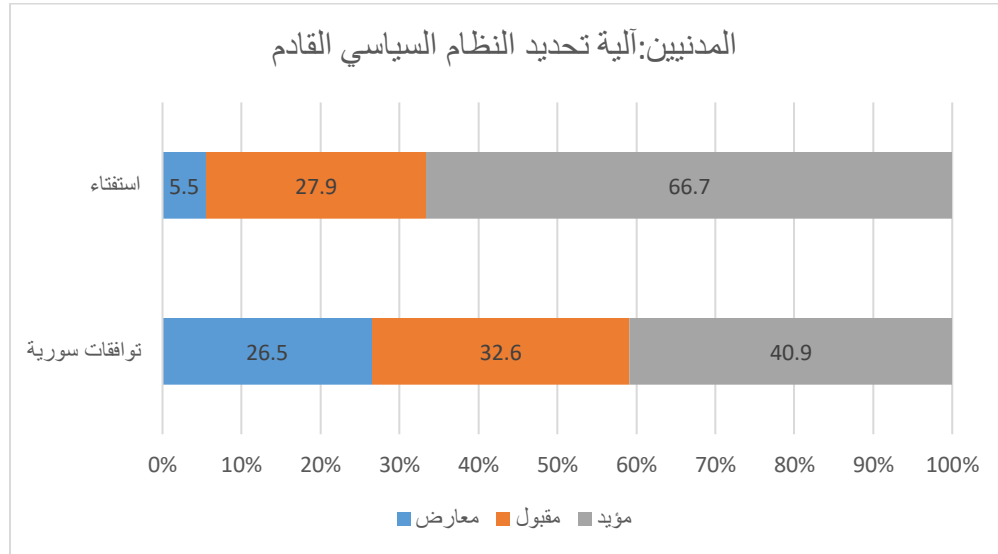
جميع الفئات المستطلعة تؤيد اعتماد الاستفتاء كآلية لتحديد النظام السياسي القادم، وكذلك يقبلون بخيار التوافقات السياسية.



يرى السياسيون أن الاستفتاء أفضل لأن الشعب هو صاحب القرار في مستقبل بلاده، وقد لا تعبر التوافقات السياسية عن رأي الشعب، كما أنه يصعب الوصول إلى توافق بين التيارات السياسية السورية في ظل التجاذبات الحالية والتدخلات الدولية في قراراتهم. في المقابل يرى المؤيدون لاعتماد التوافقات السياسية عدم توفر الظروف المناسبة لإجراء استفتاء يشارك فيه جميع السوريين، وخاصة في ظل

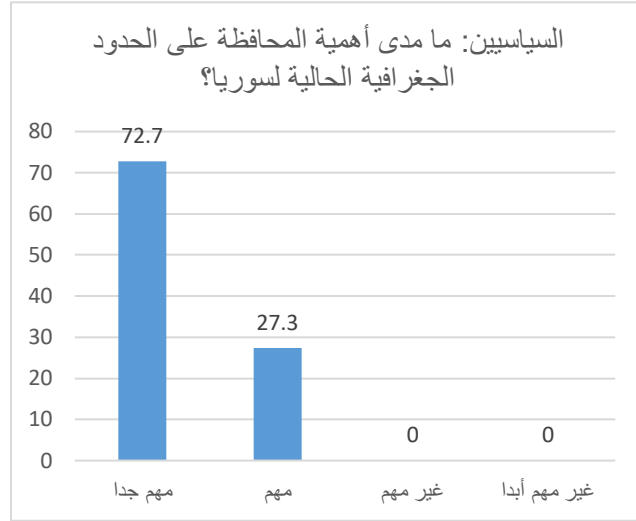
انخفاض الوعي الشعبي وانتشار الانتهازيين في النخب الممثلة للشعب، كما أن خيار التوافقات يمنع هيمنة رأي الأكثرية العرقية أو الدينية.

لا يوجد خلاف بين السوريين على تنوعهم من حيث النوع والعرق والطائفة ومكان الإقامة الحالي والمحافظة الأصل ومنطقة السيطرة حول آلية تحديد النظام السياسي القادم، فبشكل عام يوجد تأييد للاستفتاء وقبول للتوافقات السياسية.



الحدود الجغرافية

أكدت جميع الفئات السورية المستطلعة (المدنيين والفاعلين والسياسيين) على أهمية وحدة سوريا والمحافظة على حدودها الجغرافية، فكان هناك تأييد شديد لذلك من قبل المدنيين والفاعلين، وتراوح – بالنسبة للسياسيين – بين المهم بشدة (73%)

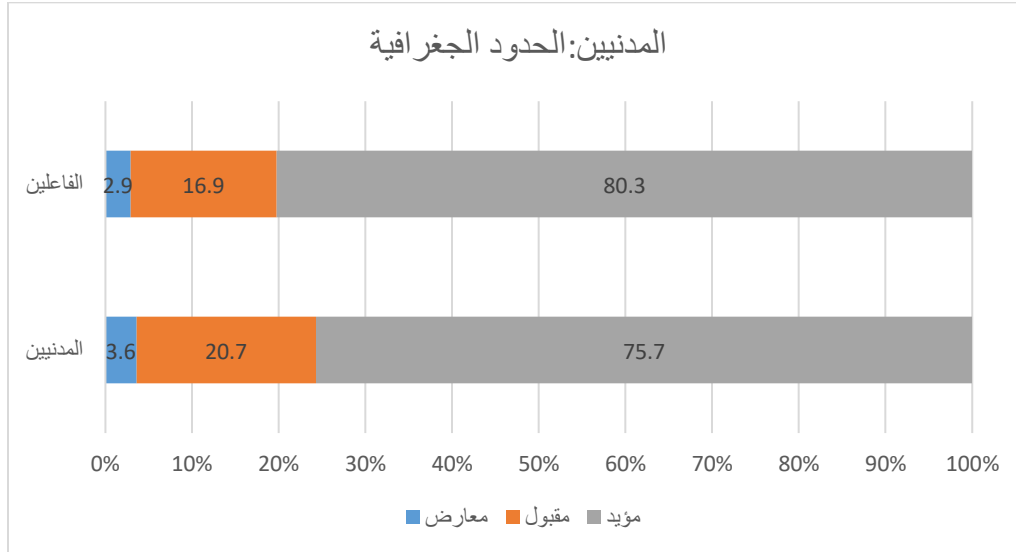


والمهم (27%)، وبرر السياسيون ذلك بأن الهوية الوطنية يعبر عنها بالحدود الجغرافية، ولأهمية ذلك للحفاظ على استقرار المنطقة، لأن التقسيم سيؤدي إلى تطاول سنوات الصراع، وسيفتح باب الأطماع الخارجية باحتلال سوريا خاصة أن التقسيم يأتي إما على أيدي المحتلين والانفصاليين التابعين لدول أخرى (الخونة).

نلاحظ من الرسم البياني أن المقيمين في مناطق السيطرة المختلفة يعتبرون أنه من المهم جداً المحافظة على الحدود الجغرافية الحالية لسوريا، حتى المقيمين في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية.

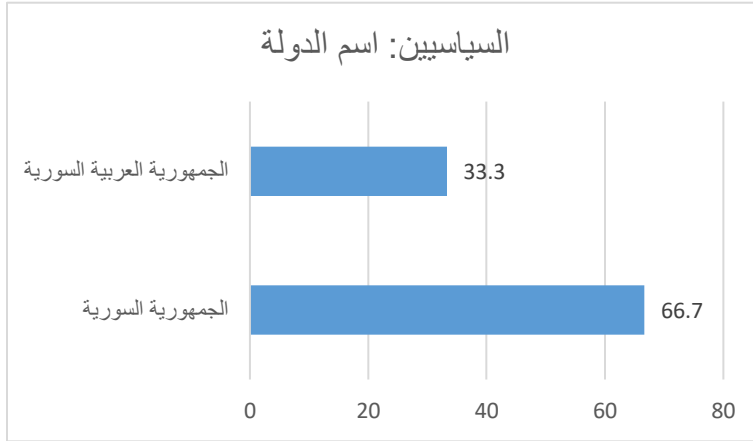
بالنسبة للأكراد والمقيمين في محافظة الحسكة فهم يعتبرون أن أهمية المحافظة على الحدود الجغرافية الحالية لسوريا ليست عالية، ولكنهم يقبلون بذلك في نفس الوقت.

في النهاية وجد اجماع لدى السوريين على اختلاف صفاتهم السكانية والجغرافية على الأهمية العالية للمحافظة على الحدود الجغرافية الحالية لسوريا.



اسم الدولة

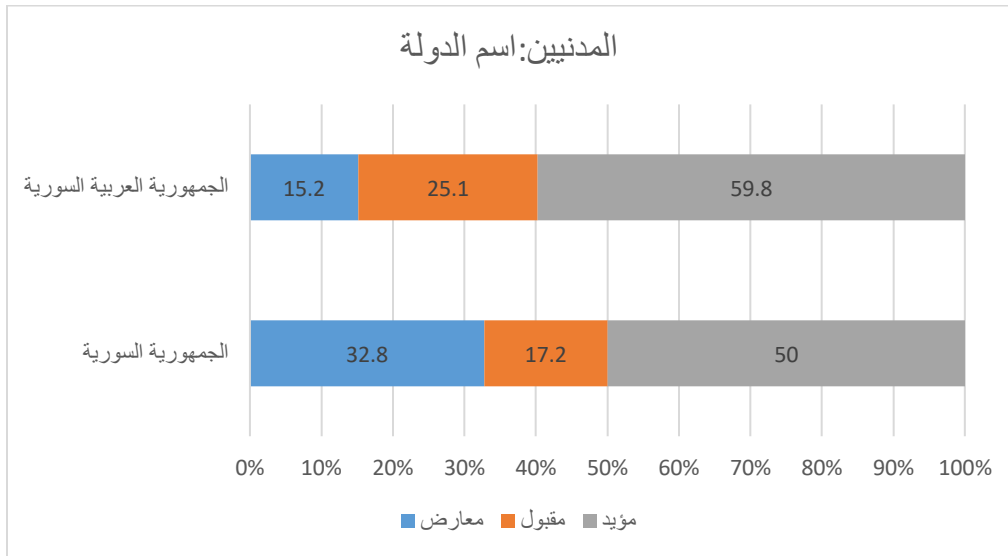
يميل المدنيون والفاعلون إلى تفضيل اسم "الجمهورية العربية السورية" على اسم "الجمهورية السورية"، إذ تبين الرسوم البيانية في الأسفل أنهم يؤيدون الاسم الأول، مع العلم أنهم يقبلون باسم الجمهورية السورية.

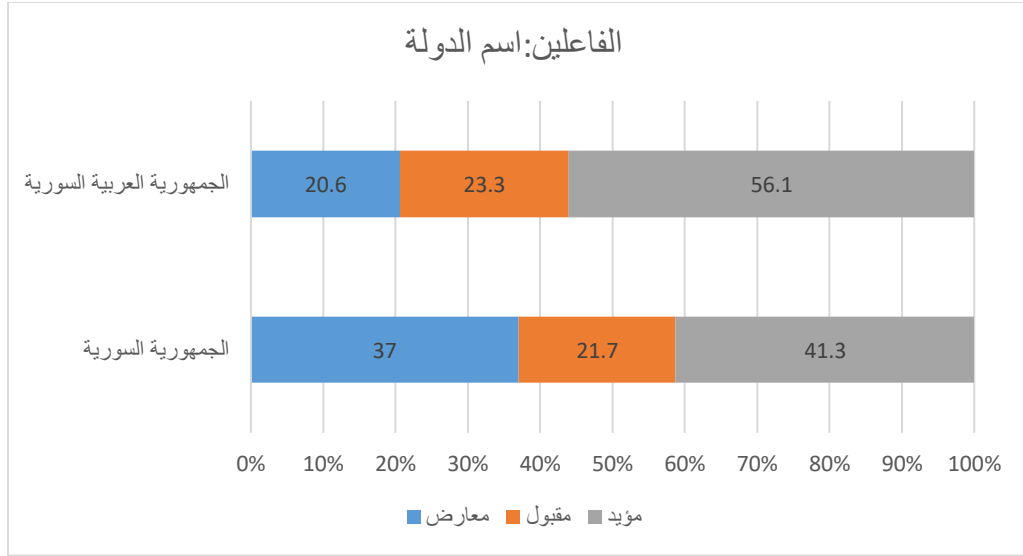


على العكس من ذلك نجد أن السياسيين يميلون إلى اسم الجمهورية السورية، فما يقارب ثلثيهم مع هذا الاسم، ويرون بأنه إذا كانت إزالة كلمة "العربية" من اسم الدولة تساعد على تخفيف الشحن العرقي والطائفي (وخاصة من ناحية الأكراد) فلا مانع من تسمية الجمهورية السورية، مع تأكيدهم على المحافظة على الهوية العربية الإسلامية التي نص عليها دستور عام 1950 مع أنه سمي سوريا باسم "الجمهورية السورية". أما السياسيين الذين اختاروا اسم "الجمهورية العربية السورية" فلا يرون أن في هذا الاسم هضما لحق الأقليات لأن الأكثرية في سوريا هم العرب.

الفاعلون من القوى العسكرية يشددون على اسم الجمهورية العربية السورية ويعارضون اسم الجمهورية السورية. المستطلعين من محافظتي الحسكة والسويداء بالإضافة إلى المقيمين في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية يعارضون اسم الجمهورية العربية السورية ويميلون نحو تسمية الجمهورية السورية. ونجد المستطلعين من محافظتي دير الزور والرقعة على الجانب المعاكس. أما في محافظة إدلب فيؤيدون بشدة اسم الجمهورية العربية السورية ويقبلون باسم الجمهورية السورية. يلاحظ أيضا أن المقيمين في أوروبا والدول العربية يميلون إلى اسم الجمهورية السورية أكثر من اسم الجمهورية العربية السورية. ويعاكسهم بالرأي السوريون المقيمون في لبنان والأردن.

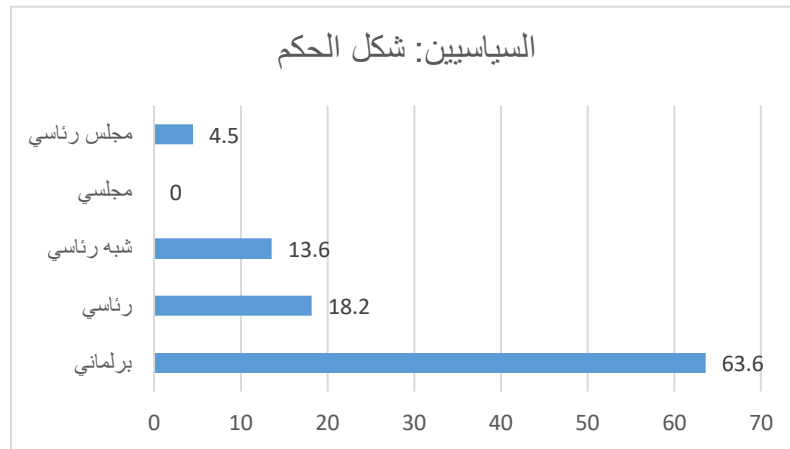
أما من حيث الطائفة، فإن الأكثر معارضة لاسم الجمهورية العربية السورية هم الأزيديين والعلمانيين، وأن المسيحيين يعارضون هذا الاسم أيضا ولكن بدرجة أقل. يعارض الأكراد أيضا وجود كلمة "العربية" في اسم الدولة، وخاصة الفاعلين منهم إذا يعارضون ذلك بشدة.





شكل الحكم

النظام البرلماني هو شكل الحكم الأكثر تأييدا من قبل المدنيين والفاعلين والسياسيين، وخاصة السياسيين الذين رجحوا النظام



البرلماني بشكل كبير، إذ أن ما يقارب ثلثيهم كان مع هذا الخيار. يضاف إلى ذلك قبول المدنيين بالنظامين الرئاسي والمجلسي، ومعارضتهم لخبراري المجلس الرئاسي وشبه الرئاسي.

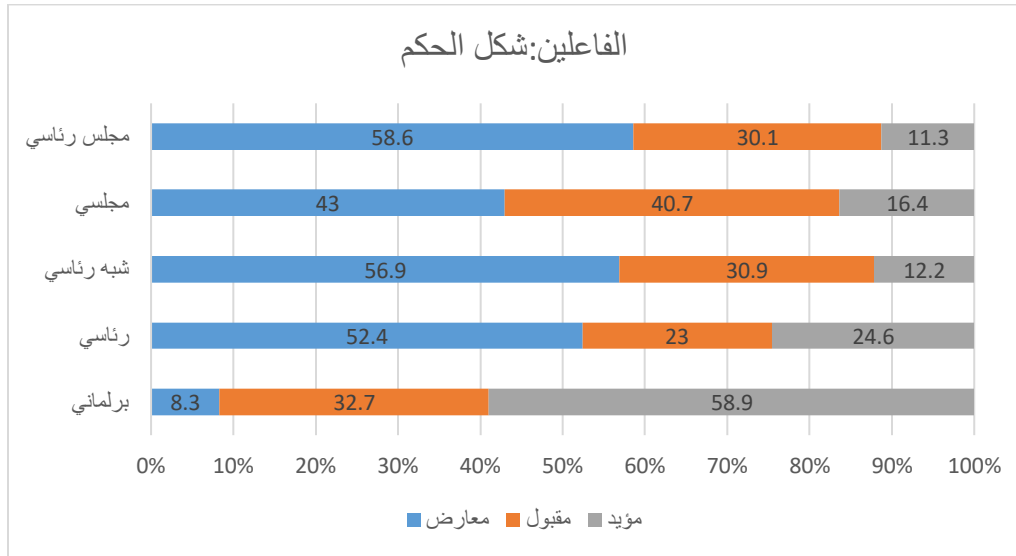
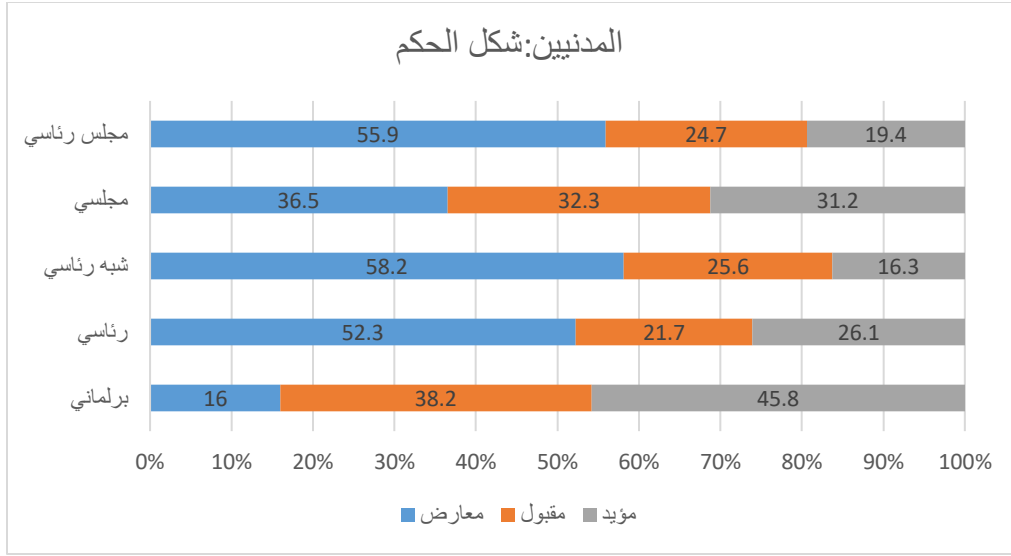
أيد السياسيون النظام البرلماني لأنهم يرونه وسيلة لمنع استبداد سلطة واحدة وسيطرتها على مفاصل الحكم في البلاد، كون هذا النظام البرلماني يضمن موازنة السلطة بين التيارات السياسية مما يخلق جوا من التنافس بينها والذي سيصب في مصلحة سوريا، كما ذكر السياسيون أن سوريا ازدهرت سابقا في

ظل النظام البرلماني. أما الـ 18% من السياسيين الذين كانوا مع النظام الرئاسي فيرون أن النظام البرلماني يحتاج شعبا أكثر وعيا من الناحية السياسية. والذين اختاروا النظام شبه الرئاسي يبررون ذلك بأن النظام الرئاسي قد يؤدي إلى استبداد الرئيس، ولكن بنفس الوقت يجب أن يكون لدى الرئيس سلطات كافية لاتخاذ قرارات نافذة يستطيع بها التعامل مع واقع سوريا.

وجد انخفاض درجة تأييد النظام البرلماني (وكافة الأنظمة الأخرى المطروحة) لدى المقيمين في مناطق الجيش الحر.

وازدادت نسبة تأييد النظام البرلماني لدى الأكراد الذين أيدوا ذلك بشدة، مع ارتفاع نسبة رفضهم للأنظمة الأخرى (الرئاسي والمجلسي والمجلس الرئاسي وشبه الرئاسي).

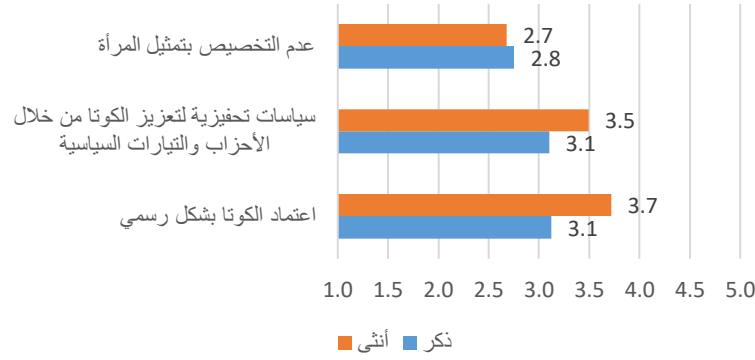
أما باقي السوريين من الصفات السكانية والجغرافية الأخرى فلم يختلفوا عن الرأي العام الذي يؤيد النظام البرلماني ويقبل بالنظامين الرئاسي والمجلسي.



آلية تمثيل المرأة

يقبل المدنيون والفاعلون بالخيارات الثلاثة المطروحة حول آلية تمثيل المرأة، لكن قبولهم لخيار "عدم التخصيص" أقل من خيار فرض الكوتا والسياسات التحفيزية لتعزيز الكوتا من خلال الأحزاب والتيارات السياسية.

المدنيون: آلية تمثيل المرأة



أما السياسيين فيميلون بشكل واضح نحو خيار السياسات التحفيزية لتعزيز الكوتا، إذ أن ما يقارب نصفهم أكد على أنه مع هذا الخيار، وكان رأيهم بذلك أن فرض الكوتا قد يسبب تسليم السلطات لفئات غير كفؤة، والأصلح هو الاختيار بناء على الكفاءة وليس النوع (الكوتا)، لكن من الضروري التحفيز على تعزيز مشاركة المرأة في مستقبل سوريا، إضافة إلى ذلك ذكر بعض السياسيين بأن معظم الدول تعتمد السياسات التحفيزية لدعم تمثيل المرأة في الحكومة ولا تفرسها بكوتا مخصصة.

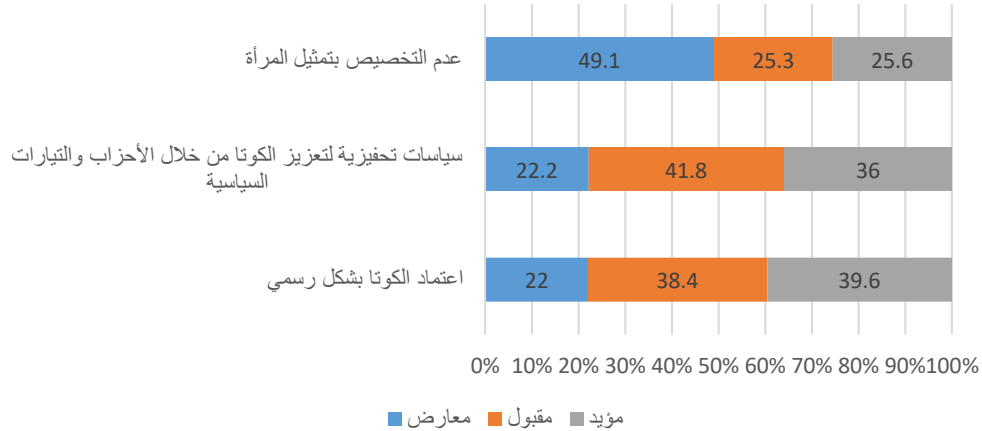
يلاحظ أيضاً تطابق النسب للسياسيين الذين مع الكوتا والسياسيين الذين مع عدم التخصيص، وقد رأى من اختار الكوتا بأن مجتمعنا لا يزال ضد دخول المرأة في السياسة لذلك يجب فرض الكوتا لمرحلة معينة ثم يتم اعتماد السياسات التحفيزية، بعد ظهور الدور الهام للمرأة وارتفاع الوعي الشعبي بهذا الجانب. في المقابل يرى من اختار عدم التخصيص بأن المرأة يجب أن تعامل كإنسانة مثلها مثل الرجل وبأن يتم اختيارها بناء على الكفاءة والخبرة.

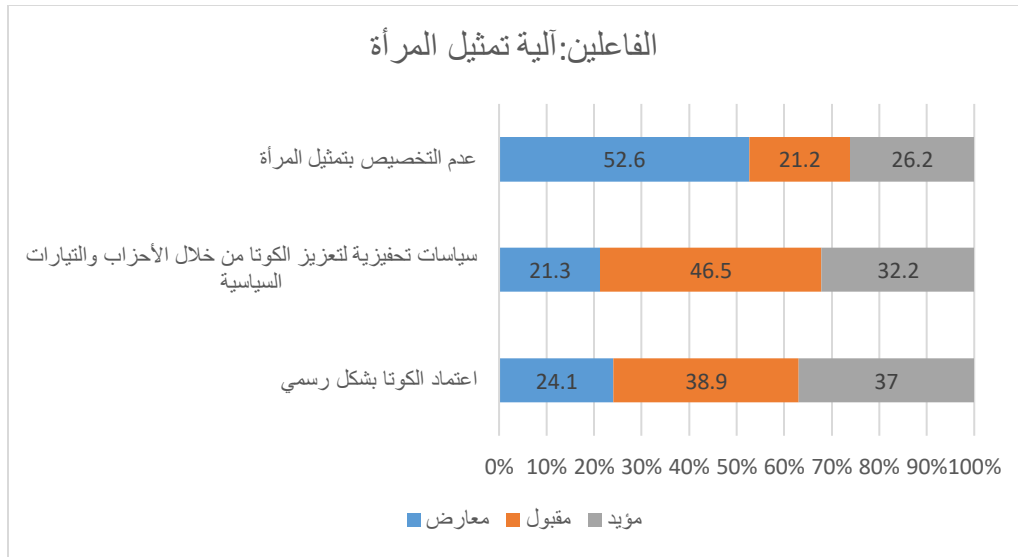
يلاحظ أن الفاعلين المنتمين للفصائل العسكرية يعارضون اعتماد الكوتا والسياسات التحفيزية لتعزيز الكوتا من خلال الأحزاب والتيارات السياسية.

من اللافت عدم وجود فرق جوهري بين آراء الذكور والإناث فيما يتعلق بآلية تمثيل المرأة، مع ميل بسيط للمرأة لتأييد اعتماد الكوتا بشكل رسمي والسياسات التحفيزية.

كل من الأكراد من الأعراق، والمسيحيين من الأديان، والمقيمين في مناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية، يرفضون عدم التخصيص، ويزداد تأييدهم لاعتماد الكوتا بشكل رسمي.

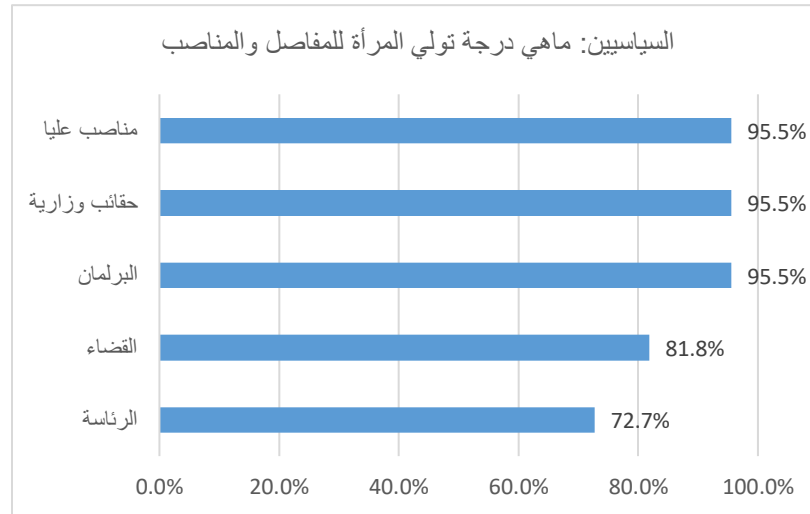
المدنيون: آلية تمثيل المرأة





درجة تولي المرأة للمفاصل والمناصب السياسية والحكومية

هناك قبول عام لتولي المرأة لجميع المناصب والمفاصل السياسية والحكومية في سوريا، فكل السياسيين تقريباً يؤيدون تولي المرأة للمناصب العليا والحقائب والوزارية والبرلمان، وما يزيد على 80% منهم يؤيدون توليها للقضاء، و72% يؤيدون توليها للرئاسة.



كذلك يقبل المدنيون والفاعلون لتولي المرأة لجميع المناصب، مع ارتفاع لدرجة تأييدهم لتوليها المناصب العليا والحقائب والوزارية والبرلمان، وانخفاض قبولهم لتوليها القضاء، وانخفاض أكثر لقبولهم لتوليها للرئاسة.

يرفض بعض السياسيون تولي المرأة لمنصب الرئاسة لأن المجتمع السوري لا يقبل بذلك ولأن الشرع الإسلامي لا يقبل بتولي المرأة للرئاسة والقضاء.

أكد الفاعلون من الفصائل العسكرية

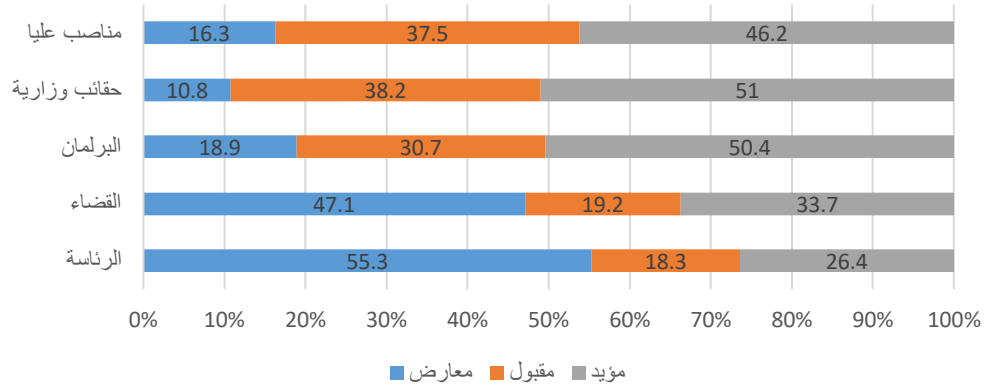
رفضهم لتولي المرأة للمفاصل والمناصب السياسية والحكومية، ويزداد رفضهم لتوليها القضاء والرئاسة.

درجة تأييد المرأة لتولي المرأة للمفاصل والمناصب السياسية والحكومية أعلى بشكل ملحوظ من درجة تأييد الرجل لذلك، لكنها لا تزال لا تؤيد - إلى حد ما - توليها للرئاسة والقضاء، وخاصة الرئاسة.

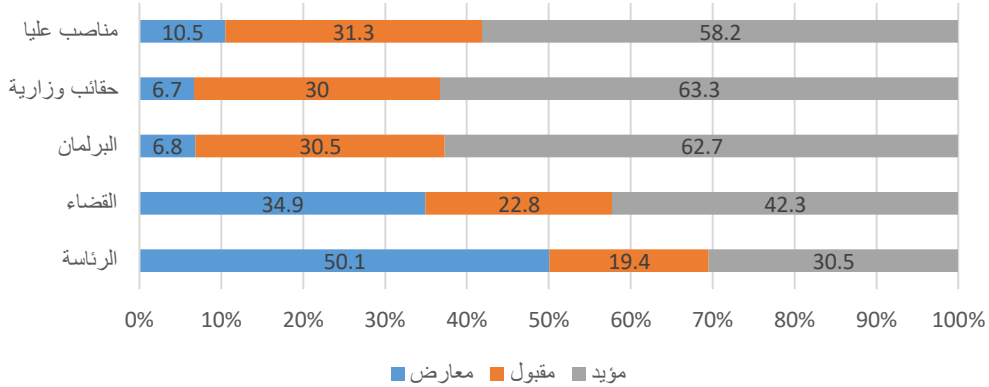
السوريون المقيمون في سوريا والمقيمون في مناطق الجيش الحر يميلون لرفض تولي المرأة للمفاصل والمناصب السياسية والحكومية، ويرتفع معدل رفض تولي المرأة للرئاسة والقضاء لدى السوريين من محافظتي إدلب وريف دمشق، مع رفض أبناء محافظة إدلب حتى لتوليها باقي المناصب.

يزداد معدل تأييد تولي المرأة للمناصب الحكومية والسياسية لدى المسيحيين والدرزيين والأرمن والعلمانيين بالإضافة إلى الأكراد، ما انخفاض قليل لدرجة توليها لمنصب الرئاسة والقضاء. بالمقابل يزداد معدل رفض ذلك لدى التركمان.

المدنيون: ماهي درجة تولي المرأة للمفاصل والمناصب السياسية والحكومية حسب رؤيتك

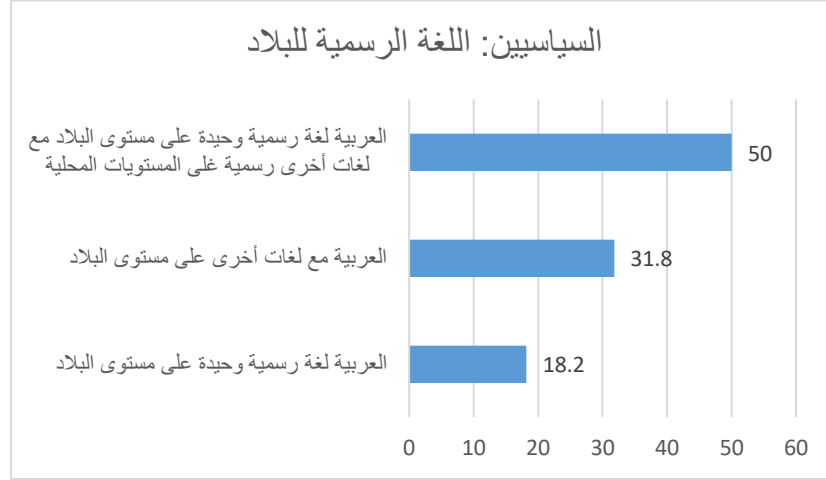


الفاعلين: ماهي درجة تولي المرأة للمفاصل والمناصب السياسية والحكومية حسب رؤيتك



اللغة الرسمية للبلاد

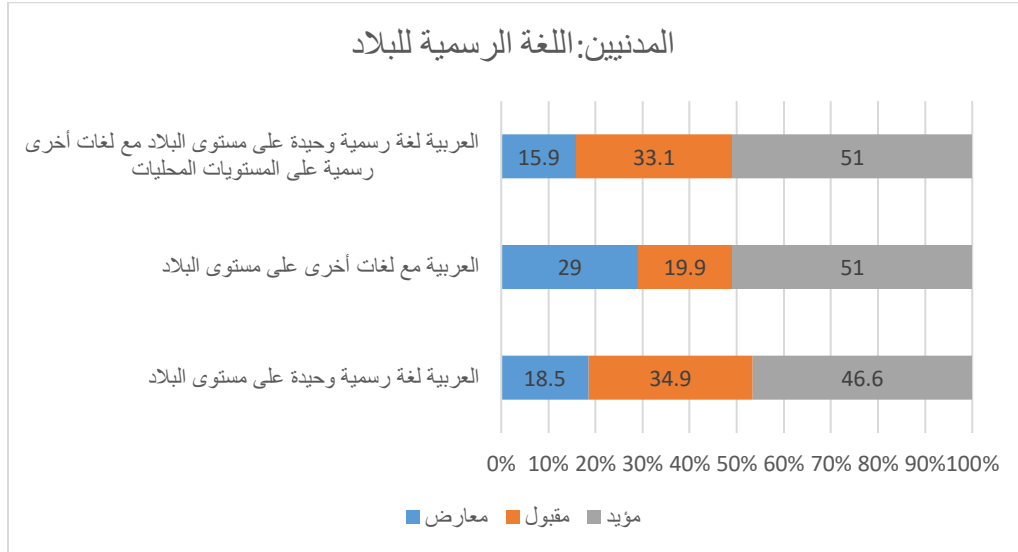
يقبل المدنيون والفاعلون لكافة الخيارات المطروحة فيما يتعلق باللغة الرسمية للبلاد، ويميل السياسيون إلى اعتماد لغات أخرى مع اللغة العربية، وخاصة لخيار اعتماد اللغة العربية لغة رسمية على مستوى البلاد مع لغات أخرى رسمية على المستويات المحلية.



كان رأي السياسيين حول وجود لغات أخرى رسمية مع اللغة العربية وأن العربية لغة رسمية وحيدة على مستوى البلاد مع اعتماد اللغات الأخرى على المستويات المحلية نابع من كون الأكثرية في سوريا هم العرب، ومع ضرورة مراعات الأعراق الأخرى وإعطائهم الحق باستخدام لغاتهم إلى جانب اللغة العربية خاصة في جوانب التعليم والثقافة. أما من اقترح اعتماد اللغة العربية مع لغات أخرى على مستوى البلاد فقد اقترح أن تكون اللغة الأخرى هي اللغة الكردية كون وجود نسبة ليست قليلة من الأكراد، وأن هذا الخيار لا يمس السيادة الوطنية ولا يحمي هوية الأكثرية.

لوحظ أن الأكراد المدنيين والفاعلين يرفضون خيار اعتماد اللغة العربية لغة رسمية وحيدة، ويؤيدون بشدة خيار العربية مع لغات أخرى على مستوى البلاد. أما المسيحيين والدروز والأزديين والعلمانيين من الأديان، والمقيمين في محافظة الحسكة ومناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية فيرفضون اعتماد اللغة العربية لغة رسمية وحيدة على مستوى البلاد. ويؤيد هذا الخيار بشدة المقيمون في الأردن ولبنان.

لوحظ أن الأكراد المدنيين والفاعلين يرفضون خيار اعتماد اللغة العربية لغة رسمية وحيدة، ويؤيدون بشدة خيار العربية مع لغات أخرى على مستوى البلاد. أما المسيحيين والدروز والأزديين والعلمانيين من الأديان، والمقيمين في محافظة الحسكة ومناطق سيطرة قوات سوريا الديمقراطية فيرفضون اعتماد اللغة العربية لغة رسمية وحيدة على مستوى البلاد. ويؤيد هذا الخيار بشدة المقيمون في الأردن ولبنان.



الفاعلين: اللغة الرسمية للبلاد

